وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ
Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Séniors
Ministry of Family, Woman, Childhood and Seniors

التقرير السنوي للأداء لسنة

2♀22

مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

20أفريل 2023

الفهـــرس

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022

1- ملخص لأهم الانجازات الإستراتيجية للمهمة لسنة 2022

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022

المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج المهمة:

1- نتائج اداء البرنامج

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج

المحور الأوّل

تقديم عام لأهم إنجازات المهمة

لسنة 2022

1- ملخص لأهم الانجازات الإستراتيجية للمهمة لسنة 2022:

تعمل مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، تماشيا مع توجّهات الدّولة من خلال سياستها العموميّة واستراتجيّاتها القطاعيّة على تعزيز مكاسب المرأة والحفاظ على الاسرة ودعم مكانتها وحماية الاطفال وضمان حقوقهم كما تعمل على التحسين من جودة الخدمات الموجهة لكبار السن وتثمين خبراتهم و ادماجهم وذلك تفعيلا للإحكام الدستورية وانسجاما مع الاتفاقيات والمعايير الدولية وتكريسا للمبادئ الكونية لحقوق الإنسان.

و تسعى المهمة لتحقيق **غايتها** في دعم السياسة الاجتماعية للدولة لبناء مجتمع دامج ومتوازن ومتماسك وصامد زمن الأزمات والتّغيّرات المناخيّة ، يكرّس مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات بين النّساء والرّجال وبصفة عامّة بين مختلف فئات المجتمع دون تمييز ويعلّي مكانة الأسرة ويعزّز دورها التّنموي ويولي الرّعاية القصوى للأطفال لوقايتهم وتعزيز حمايتهم من شتّى المخاطر مع تطوير المنظومة الرعائيّة والقانونيّة لكبار السّنّ من أجل تحقيق تنمية مستدامة ورفاه ونماء للجميع.

ولتحقيق **رؤيتها** في بلوغ المساواة الشاملة بين الجنسين و تحقيق الرفاه والنماء للجميع دون تمييزفي غضون سنة 2023 وفق أهداف التنمية المستدامة المتقاطعة مع غاياتها وأهدافها بما يستجيب لتطلعاتهم وتطور احتياجاتهم وتنوعها، اعتمدت مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن المحاور الاستراتيجية التالية للتقليص من الفجوة بين الجنسين:

المحور الإستراتجي 1: القضاء على جميع أشكال العنف والتميز ضد المرأة والطفل وكبار السن وداخل الاسرة من خلال الوقاية والحماية والمشاركة

المحور الإستراتجي 2: تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والأسرة و الاستثمار في كفاءات كبار السن

المحور الإستراتجي 3: التمكين و الادماج الاجتماعي للمرأة و الطفل والأسرة وكبار السن

و لتنفيذ محاورها الاستراتيجية ضبطت المهمة اولوياتها التالية لضمان تحقيق اهدافها وذلك عبر ضبط وتطبيق خطط وبرامج وأنشطة على المدى المتوسط 2025 و على المدى البعيد في غضون 2030:

- القضاء على العنف و الحفاظ على قداسة الحرمة الجسدية والمعنوية للإنسان و خاصة المرأة من خلال حمايتها ووقايتها من العنف و اعادة ادماجها في المجتمع ،
- دعم المبادرة الخاصة الفردية والجماعية وخلق مواطن الشغل بما يساهم في دفع المسار التنموي والعجلة الاقتصادية،
- القضاء على الهشاشة الاقتصادية للنساء والفتيات والأسر في الوسطين الحضري والريفي،
- النهوض بالأسرة و ضمان تماسكها بالعمل على تمكينها اقتصاديا و اجتماعيا و خاصة منها الاسر في وضعيات خصوصية،
- وقاية الأطفال والحد من مظاهر التهديد وتقليص أثرها على الأسرة والمجتمع بصفة عامة،
- تحقيق الاندماج الأمثل لكبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية و حفظ كرامتهم ودعم مشاركتهم الفاعلة والمثمرة في المجتمع،

ولبلوغ أهدافها الإستراتيجية لمعت المهمة على دعم مسار **ادراج مقاربة النوع الاجتماعي** بصفة تشاركية في التخطيط والبرمجة والتقييم والميزانية للقضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل وتحقيق المساواة بينهما في الحقوق والواجبات" باعتماد مقاربة تشاركية وتفاعلية بين جميع المتدخلين من هياكل عمومية وجمعيات ناشطة في المجال،إيمانا وتثمينا للدور الأفقي الذي تضطلع به مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن من خلال تعزيز دور مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص وفقا للفصل 11 من الأمر الحكومي عدد 626 لسنة 2016 والسهر على مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي و العمل على معاضدة دوره الإستشاري وتفعيل توصيات ومقترحات أعضاءه في إطار دفع جميع السياسات العمومية القطاعية نحو دعم تكافؤ الفرص وتعزيز المساواة بين جميع التونسيات والتونسيين في جميع المجالات الخاصة منها و العامة.

ولتفعيل أولوياتها عملت المهمة مع مختلف المنظمات و المجتمع المدني وبالتنسيق مع مختلف البرامج الراجعة لها بالنظر من :

- **برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص،**
- **برنامج الطفولة,**
- **برنامج كبار السن,**
- **برنامج القيادة والمساندة،**

وقد سجلت المهمة تقدما على مستوى أدائها حيث حققت تطورا في انجاز أهدافها الاستراتيجية وخاصة منها "**دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية** " من خلال الانطلاق في تنفيذ مشروع رائدات والرفع من عدد الأسر المنتفعة بموارد رزق للخروج من ثقافة الاعانة الى ثقافة المبادرة والاعتماد على الذات، علاوة عن التقدم في تفعيل قانون عدد 58 "**لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة**" الى جانب بعث مشروع الروضة العمومية الدامجة لتطوير المؤشرات المتعلقة بارتفاع نسبة التحاق الأطفال من الأسر الفقيرة والمعوزة بخدمات التربية ما قبل المدرسية لتحقيق الهدف الخاص "**بالنهوض بنماء ورفاه الأطفال فتياتا وفتيانا دون تمييز**"، أما لكبار السن فقد أولتهم رئيسة المهمة عناية خاصة من أجل "**ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن**"

وقد تجلى التطور في أداء مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن من خلال مقاربتها التشاركية لتحقيق الانجازات التالية خلال سنة 2022:

- **تطوير الآليات الكفيلة بتنفيذ قانون عدد 58 المتعلق بمناهضة العنف و التصدي لتنامي هده الظاهرة من خلال:**

✓ الرفع من عدد مراكز ايواء النساء ضحايا العنف من مركزين 02 الى 10 مراكز

✓ امضاء منشور مشترك بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السن ووزارة الصحة متعلق **بمجانية** الحصول على الشهادة الطبيّة الأوّليّة في اجل **اقصاه 48 ساعة** مهما كان القائم بالعنف. ،

✓ تخصيص خطّ تمويل مشاريع اقتصادية لفائدة النساء ضحايا العنف ضمن برنامج "رائدات" بهدف تمكينهنّ اقتصاديا وضمان استقلاليتهنّ المالية.

✓ تفعيل اشغال التنسيقيات الجهوية لمناهضة العنف في كل ولاية ،

- ✓ وضع مصفوفة مؤشّرات حول متابعة العنف المسلّط على النساء اعتمادا على السجلّات الإدارية الخاصّة بقطاعات المرأة والعدل والداخلية والصحّة والشؤون الاجتماعية منذ سنة 2015 مما جعل من عدد هذه المؤشرات يمرّ من 24 مؤشرا سنة 2017 الى 38 مؤشّرا سنة 2020 إلى قرابة **100 مؤشر إلى موفّى سنة 2022**
- ✓ تركيز المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة،
- ✓ نشر التقرير الوطني لمناهضة العنف 2021.

- **الانطلاق في تنفيذ البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي (رائدات) 2022- 2025** من خلال:

- ✓ **إطلاق المنصة الرقمية "رائدات"**
- ✓ 2022 لتعزيز ولوج النساء لخدمات الرقمنة ووضع تكنولوجيّات الاتّصال الحديثة في خدمة الاستثمار النّسائي
- ✓ تمويل **1050 مشروع نسائى ب22 ولاية** منها942 مشروع متناهي الصغر و108 مشاريع صغرى و متوسطة باعتمادات جملية قاربت 9.7 م.د
- ✓ **احداث 07 خطوط تمويل لاسناد قروض متناهية الصغر و وصغرى و متوسطة بشروط تفاضلية و ميسرة و بسقف يصل الى 300 ا.د** ضمن اتفاقيات شراكة مع البنك التونسي للتضامن الاجتماعي و البنك الوطني الفلاحي و وبنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة.

- **تطوير مهارات النساء و الفتيات في الوسط الريفي بالتكوين و المرافقة لبعث المشاريع عبر مساعدتهن** على الحصول على التمويل و الوصول الى وسائل الانتاج **بإحداث 22 مجمعا تنمويا نساءيا ب08 ولايات** يضم اكثر من 500 امراة منخرطة في القطاع الفلاحي و الصناعات التقليدية ومساعدة 13 مجمع نسائي لترويج منتوجاتهن عبر اتفاقية شراكة مبرمة بين وزارة الاسرة و المرأة و الطفولة وكبار السن و الغرفة المهنية للمساحات التجارية الكبرى و الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية

- **مرافقة الأسر وتمكينها من المؤهلات الكفيلة بتطوير قدراتها والتعويل على ذاتها** لتحسين أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية من خلال:

- ✓ **احداث 719 مورد رزق** لفائدة الاسر ذات وضعيات الخصوصية لحمايتها من الهشاشة الاقتصادية و الفقر
- ✓ انتفاع عدد **24297** أسرة من التمكين الاجتماعي موزعة كما يلي: في مجال التربية الوالدية (13938) والتأهيل للحياة الزوجية (4239) والوساطة العائلية و المرافقة الاسرية (2754)، التوجيه والإرشاد والتثقيف القانوني (2356) وحوالي 1010 لأسر المهاجرين المتبقين بأرض الوطن، و3061 اسرة منتفع بخدمات مراكز الارشاد والتوجيه الاسري بولايات اريانة وباجة وجندوبة،

- **تمكين 1000أم ب09 ولايات من موارد رزق خاصة بهن لتسهم في ضمان الاستقرار الاقتصادي للأسر و استمرار اطفالهن في مقاعد الدراسة** في اطار تنفيذ المشروع الوطني المندمج لمقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات ومقاومة الأمية في صفوف النساء في المناطق الريفية وذات الكثافة السكانية العالية ،
- ✓ المصادقة على الخطة الوطنية حول المرأة والتغيرات المناخية في 12 أوت 2022،
- ✓ تقييم الخطة التنفيذية العامة لخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار المجلس الأمن الدولي 1325 2018 - 2020 و الاعداد لخطة العمل الثانية ،

- **الترفيع في نسبة التربية ما قبل المدرسية** التي لم تتجاوز 42% بتمتيع 15000 طفلا من ذوي العائلات المحدودة الدخل بالمناطق الداخلية و ذات الكثافة السكانية من الحق في التربية ما قبل المدرسية الى جانب الترفيع في طاقة استيعاب مؤسسات الطفولة المبكرة من 15 الى 25 طفل بحساب 50 د لكل طفل شهريا مع الاعفاء الضريبي على المنحة المرصودة لرياض الاطفال المنخرطة في "برنامج روضتنا في حومتنا" ،
- **انخراط 400 روضة خاصة في برنامج دمج اطفال طيف التوحد** بنسبة 9% و استفادة 295 طفل من 03-05 سنوات في البرنامج من خلال تحويل منح شهرية قدرها 200د لكل طفل لفائدة رياض الاطفال المنخرطة
- **المصادقة على الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن** 2022- 2030 من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 29 سبتمبر 2030،
- **التوجه نحو تعميم خدمات القرب لفائدة كبار السن فاقدي السند المادي والعائلي**، حيث بلغت نسبة التغطية بالخدمات الاجتماعية والصحية التي تؤمنها الفرق المتنقلة **75 %**من ولايات الجمهورية موزعة بين

15 فرقة متنقلة جهويا و 10 محليا كما تم اتخاذ إجراءات استثنائية للرفع من عدد المنتفعين من الخدمات من **3000 سنة 2022** إلى **5000 سنة 2023**.

- **اتخاذ اجراءات استثنائية للرفع من عدد المنتفعين من برنامج الإيداع العائلي** بالترفيع من منحة الايداع بالعائلة من 200د شهريا الى 350 د شهريا حيث بلغ عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة **146 مسنا و مسنة** مع موفى سنة 2022 منهم **83**% **نساء.**

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة(الوحدة: الف دينار)

بيـــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي(1)	(2)	المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	132674	122403	-10271	92%
	اعتمادات الدفع	132674	122403	-10271	92%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	9425	8923	-502	95%
	اعتمادات الدفع	9425	8747	-678	93%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	33778	32101	-1677	95%
	اعتمادات الدفع	33778	32057	-1721	95%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	49697	52301	2604	105%
	اعتمادات الدفع	28841	28337	-504	98%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0%
المجموع	اعتمادات التعهد	**225574**	**215728**	**-9846**	**96%**
	اعتمادات الدفع	**204718**	**191544**	**13174-**	**94%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية**

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

(الوحدة: الف دينار)

البرامج		تقديرات 2022 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج عدد 1: المراة و الاسرة و تكافو الفرص	اعتمادات التعهد	17790	17255	535-	97%
	اعتمادات الدفع	15689	14391	1298-	92%
البرنامج عدد 2: الطفولة	اعتمادات التعهد	162576	156499	-6077	96%
	اعتمادات الدفع	149523	138438	-11085	93%
البرنامج عدد 3: كبار السن	اعتمادات التعهد	22120	21847	-273	99%
	اعتمادات الدفع	18491	18376	-115	99%
البرنامج عدد9: القيادة و المساندة	اعتمادات التعهد	23087	20127	-2960	87%
	اعتمادات الدفع	21016	20339	-677	97%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**225574**	**215728**	**-9846**	**96%**
	اعتمادات الدفع	**204718**	**191544**	**-13174**	**94%**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.**

تم رصد اعتمادات بالميزانية التكميلية باعتبار النفقات الطارئة لمهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن قدرها **225574** أ د **تعهدا و 204718 أد دفعا** لسنة 2022 مقابل **220305** أ د تعهدا و **207240** أد دفعا بقانون المالية أي بزيادة قدرها 5296 أ د تعهدا أي بنسبة 2.4 % وبتخفيض قدره 2522- أد دفعا أي بنسبة 1.22%-.

وقد طرأ على التوزيع الأولي لاعتمادات ميزانية مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن العديد من **التحويلات** علاوة على استعمال النفقات الطارئة وذلك كما يلي:

- تم رصد اعتمادات اضافية ضمن قانون المالية التكميلي قدرت بـ13432 أد دفعا لتغطية العجز الحاصل على مستوى نفقات التأجير ببرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص وبرنامج الطفولة وبرنامج كبار السن،
- كما تم التخفيض في الاعتمادات قدرها 1755- أد دفعا على مستوى جميع برامج المهمة في اطار الضغط على نفقات التسيير،
- أما بالنسبة لنفقات التدخل فقد سجلت استقرارا مقارنة بقانون المالية الأصلي،
- في حين شهدت نفقات الاستثمار تحويلات بالنقصان قدرها 6875- أد دفعا على مستوى جميع برامج المهمة، اضافة الى دعم نفقات الاستثمار بالنفقات الطارئة والتي قدرت ب 3592 أد تعهدا لفائدة جميع برامج المهمة و2187 أد دفعا لفائدة برنامج الطفولة دون سواه من البرامج،

وقد أدت جملة التغييرات والتحويلات المنجزة تأثيرا نسبيا على أداء المهمة تبين خاصة على مستوى المحور الاستراتيجي لبرنامج القيادة والمساندة والمتعلق ب "**ترشيد التصرف في الموارد (البشرية، المالية، اللوجستية)**" سواء من خلال الضغط على نفقات التسيير أو التخفيض من الاعتمادات المخصصة لتهيئة مقر الوزارة وبناء المندوبيات الجهوية وربط المندوبيات بالهاتف الذكي، في حين سجلت بقية المحاور الاستراتيجية للمهمة تطورا ملحوظا خاصة منه المحور الاستراتيجي **"التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات".**

وقد سجلت مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن انجازا في تنفيذ الميزانية قدره **215728** أد تعهدا و**191544** أد دفعا أي بنسبة 96% تعهدا و 94% دفعا مقارنة بالتقديرات المقدرة ب **225574** أد تعهدا و **204718** أد دفعا، وتعتبر نسبة الانجاز هامة. هذا وتجدر الاشارة أن نسبة الانجاز المحققة من قبل مختلف برامج الوزارة متقاربة جدا.

كما سجل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص انجازا في تنفيذ الميزانية قدره 14391أد دفعا أي بنسبة 92% دفعا مقارنة بالتقديرات، وتعتبر نسبة الانجاز هامة حيث سجل مؤشر **نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية** تطورا قدر بـ 97% مقارنة بالتقديرات، كما تم تسجيل نسبة ارتفاع مهمة في الهدف المتعلق بدعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية حيث تم التدخل لتمويل 1050 مشروع نسائى ب22

ولاية منها942 مشروع متناهي الصغر و108 مشاريع صغرى و متوسطة باعتمادات جملية قاربت 9.7 م.د في اطار تنفيذ البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي (رائدات) 2022- 2025، كما شهد مؤشر **نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المستفيدات من خدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا تطورا قدره** 59% **مقارنة بالتقديرات من خلال الرفع من خلال** تعزيز التغطية مؤسسات التعهد بالنساء ضحايا العنف، حيث تطوّر عدد هذه المراكز الى 19 مركزا ، في إطار اتفاقيات شراكة مع جمعيات ذات خبرة في المجال، موزعة على مختلف ولايات الجمهورية، من بينهم 6 للإنصات و3 للتوجيه والإرشاد و10 للإيواء لفائدة 1172 نساء وفتيات ناجيات من العنف.

- في حين سجل برنامج الطفولة انجازا في تنفيذ الميزانية قدره 138438أد دفعا أي بنسبة 93% مقارنة بالتقديرات، وتعتبر النسبة هامة ويعود ذلك إلى تسجيل ارتفاعا يعد هاما قدر ب 95% مقارنة بالتقديرات في تحقيق الهدف الإستراتيجي الخاص بالنهوض بنماء ورفاه الأطفال فتياتا وفتيانا وذلك من خلال تسجيل ارتفاع في **نسبة إلتحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة بنسبة** 89% مقارنة بالتقديرات، كما تم تسجيل ارتفاع في **نسبة الأطفال الذين تم ادماجهم بالعائلة الطبيعية أو البديلة ضمن المؤشر الخاص بنسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي بما قدره** 100% **مقارنة بالتقديرات.**

- أما بالنسبة لبرنامج كبار السن فقد سجل انجازا في تنفيذ الميزانية قدره 18376أد دفعا أي بنسبة 99 % مقارنة بالتقديرات، وتعتبر النسبة هامة حيث سجل المؤشر الخاص بنسبة التغطية بالخدمات الرعائية تطورا هاما قدر ب 106% مقارنة بالتقديرات سواء بالنسبة إلى الخدمات المقدمة لكبار السن في إطار الرعاية المؤسساتية أو تلك المقدمة في إطار أنشطة الفرق المتنقلة في إطار خدمات القرب، كما شهد مؤشر عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة تطورا هاما قدر ب 86 % مقارنة بالتقديرات،

- أما بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة فقد سجل انجازا في تنفيذ الميزانية قدره 20339 أد دفعا أي بنسبة 97% مقارنة بالتقديرات وتعتبر نسب الإنجاز هامة مقارنة بالتقديرات، فرغم استقرار الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة، نجح البرنامج في تغطية الزيادات في الأجور والانعكاس المالي المترتب عن الترقيات والتسميات في الخطط الوظيفية وفي دفع مشاريع الاستثمار.

المحور الثاني

تقديم تنفيذ برامج المهمة

البرنامج عدد 1 : برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

رئيسة البرنامج : السيدة سميرة بن حسين

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 01 نوفمبر 2019

1) نتائج أداء البرنامج:

وفق نظرة استراتيجية مجتمعية شاملة قوامها إدماج النوع الاجتماعي وعدم ترك أحد خلف الركب، يتزايد الوعي اليوم حول أهمية النهوض بالمرأة والأسرة من خلال تحديد الأولويات وسد الفجوات. في هذا الإطار تتنزل غاية برنامج "المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص" من خلال وضع الخطط والاهداف والمؤشرات وتنفيذ الأنشطة الكفيلة بتكريس المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومناهضة التمييز والعنف ضد المرأة ودعمها للوصول الى مواقع صنع القرار والمشاركة في الحياة العامة. هذا بالإضافة إلى توفير الدعم الكفيل بالنهوض بالأسر لتحقيق التماسك بين أفرادها وتقاسم الأدوار بينهم وتأطيرها لتربية الناشئة والحفاظ على علاقات زوجية ناجحة وكذلك الإحاطة بالأسر ذات الوضعيات الخاصة التي تعاني الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. ويتجسد ذلك عن طريق التوعية والتكوين وتطوير التشريعات والتدخل الميداني لمختلف الفاعلين باعتماد مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

ولكي تحقق الخطط والأنشطة المبينة أعلاه الأهداف المرجوة منها، تصبو **رؤية البرنامج** في أفق 2030، الى:

- ترسيخ عقلية مجتمعية مبنية على المساواة الشاملة في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل و داخل الأسرة وبالفضاءات العمومية والمؤسسات المهنية والأحزاب والهياكل السياسية. وذلك أساسا عن طريق التكوين والحملات التوعوية والتحسيسية، حيث يطمح البرنامج الى تغطية 70% من الفئات المستهدفة (*) بالتكوين في المجال.

- قداسة الحرمة الجسدية والمعنوية للإنسان والنساء وخاصة حيث أن البرنامج يهدف الى الترفيع في نسبة التعهد (**) بالنساء ضحايا العنف الى نسبة 80% منهن.

- القضاء على الهشاشة الاقتصادية للنساء والفتيات والأسر المستفيدة بتنفيذ البرنامج بنسبة 95%.

-توفير أسس الحياة الكريمة على المستوى المادي والمعنوي للأسرة المستفيدة بتنفيذ البرنامج بنسبة 95%.

- الرفع من نسبة النساء في مواقع صنع القرار في القطاعين العام والخاص بنسبة 50%.

أما <u>على المدى المتوسط</u>، فيسعى البرنامج الى تطوير المؤشرات المتعلقة بدعم التمكين الاقتصادي والاستقلالية المالية للنساء والأسر (سواء عن طريق المبادرة الخاصة أو الشغل أو بعث موارد رزق) ومشاركتها الفعلية في الشأن العام وتصدرها مواقع صنع القرار بالقطاعين العام والخاص.

ولبلوغ أهدافه الإستراتيجية اعتمد برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص على المحورين الإستراتيجيين التاليين:

المحور الإستراتيجي 1: دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز ادماج النساء والفتيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

وذلك من خلال:

- ضمان حقوق المرأة الكونية بما يكفل دورها كفاعل بناء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والعلمية.
- المساهمة في القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة المبني على النوع الاجتماعي وتوفير آليات الحماية والصمود للضحايا وكذلك على رصد ودراسة هذه الظاهرة قصد معالجة أسبابها والتصدي لها والوقاية منها.
- الوصول الى مواقع صنع القرار بكل من القطاعين العام والخاص والمشاركة في الشأن العام.

المحور الاستراتيجي 2: النهوض بالأسر ودعم تماسكها وتعزيز مشاركتها في التنمية المستدامة

وذلك من خلال:

- دعم دور ومكانة الأسر باعتبارها النواة الأولى للمجتمع والمؤسسة الضامنة لتوازنه وازدهاره على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي، بما يمكن من معاضدة الأسرة في القيام بأدوارها و المحافظة على تماسك أفرادها وتحصينها ضد المخاطر والأزمات التي يمكن أن تواجهها
- مرافقة الأسر ذات الوضعيات الخاصة والأسالمهددة بالهجرة غير النظامية والفاقدة للسند المادي وتمكينها من المؤهلات الكفيلة بتطوير قدراتها والتعويل على ذاتها لضمان تحسن أوضاعها والعمل على تحقيق اندماجها اجتماعيا واقتصاديا والإحاطة بأفرادها ومرافقتهم وحمايتهم من التهميش ومن السلوكيات السلبية.
- التوزيع الأمثل للأدوار داخل الأسر ورفع النمطية وترسيخ ثقافة الحوار ونشر ثقافة اللا عنف.
- و لتحقيق محاوره الاستراتيجية، يعمل البرنامج بصفة تشاركية مع الفاعل العمومي بوصفه آلية علمية ومصدر لإنتاج البيانات والإحصائيات المراعية للنوع الاجتماعي حيث يتولى الفاعل العمومي "مركز البحوث والدراسات

والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف)" معاضدة الخطة الوطنية التي رسمتها المهمة. وذلك من خلال دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة ودعم تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء ومناهضة التمييز ضد المرأة عبر:

- انتاج المؤشرات الوطنية لمناهضة العنف.
- اصدار بحوث ودراسات لرصد واقع المرأة.
- تدعيم الوزارة في تنفيذ محاورها الاستراتيجية والمساهمة في تقليص الفجوات بين الجنسين عند تصور السياسات ووضعها للخطط والبرامج والأنشطة مما يضفي أكثر نجاعة في محتواها وفي آليات تنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

وتنفيذا لمهمته، ساهم أيضا مركز البحوث والدراسات والإعلام والتوثيق حول المرأة في تنفيذ السياسة العمومية و بلوغ أهدافها وذلك من خلال القيام بعديد الدراسات والبحوث حول وضعية المرأة راوحت بين المقاربة الكمية والمقاربة النوعية، كالتالي:

- دراسة حول "واقع الفئات النسائية الهشة وسبل الادماج الاجتماعي".
- دراسة حول "التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للعنف المسلط على النساء في تونس.
- دراسة حول أمن النساء في المناطق الحدودية.
- كما انطلق المركز بالشراكة مع منتدى الفدراليات وبدعم من الحكومة الكندية في:
- تنظيم الأكاديمية الخضراء "نساء قياديات، فاعلات في مجال مكافحة التغيرات المناخية"
- فيديوهات التوعوية لحملة "اسمو تميز".

كما تولى المركز وضع استراتيجية لإنتاج مصفوفة مؤشرات العنف المبني على النوع الاجتماعي التي بلغت حاليا 48 مؤشرا وذلك من خلال المرافقة التقنية لمنتجي مؤشّرات العنف المسلّط على النساء، بالتعاون مع صندوق الأمم المتّحدة للسّكان والاتحاد الأوروبي في إطار برنامج "أمنة."

الهدف الإستراتيجي 1-1-1: دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية

في اطار تحقيق المحور الاستراتيجي المتعلق بـ"دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز اندماج النساء والفتيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية"، يعمل البرنامج على تحقيق احدأهدافه المتمثل في "دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية".

وذلك من خلال مساندة النساء لاحداث المشاريع متناهية الصغر أو صغرى أو متوسطة أو موارد رزق بما يضمن دخولهن عالم الأعمال أو سوق الشغل. وقد حقق هذا الهدف تطور على مستوى نسبة الانجاز التى تجاوزت 100% سنة 2022 وذلك بناءات على جملة المؤشرات المرتبطة بالهدف. تم تسجيل نسبة 312.% بالمؤشر المتعلق بتطور المشاريع النسائية المحدثة مقارنة بالسنة الفارطة مما مكّن من ارتفاع نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة في إطار برنامج الوزارة مقارنة بمواطن الشغل المحدثة السنة الفارطة وذلك عبر:

- البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار "رائدات".
- تنفيذ الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية من خلال احداث موارد رزق للنساء في المناطق الريفية تعتمد سلاسل القيمة في القطاع الفلاحي والصناعات التقليدية وتحويل المنتجات الفلاحية أو في إطار مجامع تنموية نسائية وفق مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتيسير انتقالهن من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل وإدماجهن في الحركة التنموية على المستوى المحلي والجهوي.
- مشروع التمكين الاقتصادي لفائدة أمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي من خلال إحداث مواطن رزق لفائدة امهاتهم تضمن لهم دخل قار يمكنهن من توفير حاجيات أطفالهن.

المؤشر1.1.1.1: نسبة تطورالمشاريع النسائية المحدثة مقارنة بالسنة الفارطة[1]

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)مقارنة بسنة 2021	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة 2024
النسبة	- %	%157.5	%175	%312	%201	112.5%

[1] ملاحظة : الى حدود سنة 2021 نتحدث عن برنامج رائدة الذي يختلف في قيمة اعتماداته ومحاوره على برنامج رائدات الذي انطلق تنفيذه في سنة 2022

بلغت نسبة تطور المشاريع النسائية المحدثة لسنة 2022 نسبة 312 % (مقارنة بالتقديرات 175%. والملاحظ أن هذه النسبة شهدت ارتفاعا يناهز ضعف التقديرات وهذا يرجع بالأساس الى توجه الوزارة نحو الترفيع في قيمة الاعتمادات المخصصة للبرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار "رائدات" وذلك بناءات على توصل الوزارة بكم هائل من الترشحات قصد الانتفاع بالبرنامج المذكور.

والجدير بالذكر أن النصيب الأكبر للمشاريع الممولة عبر جملة البرامج (الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي) كان في إطار برنامج رائدات بمعدل 1050 منتفعة اي بنسبة 74.62 % موزعة كما يلي طبقا للمنصة الرقمية[2]:

* حسب الولايات (تجدر الإشارة أنه تم التسجيل بالمنصة بكافة الولايات بنسب مختلفة): حيث تم تسجيل أعلى نسبة بولاية القصرين عدد93 مشروع بكلفة جملية قيمتها 890174 أد أي بنسبة 8.85 % تليها جندوبة عدد 83 مشروع بكلفة 670851أد أي بنسبة 7.90%وسجلت ولاية أريانة أقل نسبة في عدد المنتفعات عدد 12 منتفعة أي بنسبة 1.14%

*حسب النشاط الاقتصادي: حيث تم تسجيل أكبر نسبة في التمويل للمشاريع صناعية بقيمة 38% تليها المهن الصغرى 26 % ثم الخدمات بـ 20 % فالصناعات التقليدية بـ 9% و 7 % مشاريع فلاحية وتجارية.

*حسب الفئة العمرية: شمل برنامج التمكين الاقتصادي للنساء كل الفئات العمرية المتراوحة بين (18 – 59 سنة) الا ان الفئة العمرية للنساء المتراوحة أعمارهن بين 31- 40 سنة حظيت بأعلى نسبة تمويل. ثم الشريحة العمرية 18-30 بنسبة 28%. تليها الشريحة العمرية 41-50 سنة بنسبة 23%. وأخيرا الفئة العمرية 51-59 سنة بنسبة 10%.

كما تم تحقيق 184 مشروع في اطار الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية. وهي موزعة على 147 مورد رزق و 2 مجامع. بلغ عدد المنتفعات في إطارها بـ 37 منتفعة و 173 لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي.

[2] تمّ إطلاق المنصة الرقمية الخاصّة بالمشروع الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائيّة والاستثمار " يوم 10 أوت 2022 تعزيزا لاستفادة المرأة التّونسيّة من التّسهيلات التي تُتيحها الرّقمنة ووضع تكنولوجيّات الاتّصال الحديثة في خدمة الاستثمار النّسائي وتذليل الصّعوبات التي تواجهها الفتيات والنّساء، لا سيما بالمناطق الدّاخليّة .

وتجدر الإشارة إلى أنّ الملفات التي تم تسجيلها على المنصة الخاصة بالبرنامج الوطني "رائدات" تتوزع بين البنوك الشريكة بنسب متفاوتة وهي البنك التونسي للتضامن والبنك الوطني الفلاحي وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك حسب قيمة التمويل وطبيعة المشروع وضعت لفائدة النساء والفتيات الحاملات لشهائد في الكفاءة المهنية أو شهائد جامعية أو شهائد في التكوين المهني.

و ترجع نسبة تجاوز التقديرات مقارنة بالانجازات الى:

- اعتماد منصة الكترونية لتسجيل مطالب لإنتفاع بمشروع رائدات.
- توفير كل الامكانية اليشرية واللوجستية لمساندة النساء للولوج للمنصة.
- تدارك ضعف وصول المرأة الى مصادر التمويل، من خلال انتهاج خطة تحسيسية للتعريف بالمشروع في كافة الولايات و حث النساء على الانخراط في البرنامج.
- تكثيف جلسات النظر في المطالب بمعدل جلستين في الاسبوع مع البنوك المتعاقدة معها.
- أهمية الاعتمادات المالية المتوفرة بحساب البرنامج لدى البنك التونسي للتضامن نتيجة عمليات استخلاص القروض من قبل المنتفعات (revolving) بقطع النظر عن الاعتمادات المرصودة بميزانية البرنامج التي تم تحويلها لخط التمويل بالبنك بعنوان سنة 2022والتي قدرت بـ 6 م د.
- -المتابعة المستمر ة واللصيقة و التقييم المتواصل من قبل رئيسة المهمة في اطار حوكمة المشروع.

أما بخصوص القيمة المستهدفة لسنة 2024فقد ينتظر أن يبلغ عدد المشاريع النسائية التي سيتم احداثها خلال تلك السنة 1200 مشروعا موزعة بين 800 مشروعا سيتم احداثها سنويا في اطار برنامج "رائدات" ابتداء من سنة 2023 و300 مشروعا في اطار الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية سيتم احداثها سنة 2024 وعليه تقدر القيمة المستهدفة المزمع تحقيقها سنة 2024 مقارنة بسنة 2022 بـ 112.5%

المؤشر2.1.1.1: نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة في إطار برنامج الوزارة مقارنة بمواطن الشغل المحدثة السنة الفارطة[3]

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)مقارنة بسنة2021	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة 2024
النسبة	%	%647	%218	%249.41	%176.66	%92.8

بلغ عدد مواطن الشغل النسائية المحدثة سنة 2022 عبر برنامج رائدات 2120 موطن شغل وبالتالي بلغت نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة لنفس السنة بـ 249.41% مقارنة بالتقديرات التي حددت بـ 218% وعليه تعتبر إنجازات

[3] برنامج رائدات

2022 جيدة .ويمكن تفسير ذلك بأن برنامج "رائدات" يعتبر ذو قيمة مضافة عالية اقتصاديا ولاسيما على مستوى التشغيلية. والجدير بالذكر أن93 % من المشاريع المحدثة كانت مشاريع متناهية الصغر[4]،

في المقابل فإن المشاريع المحدثة في إطار الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي لم تضمن نسبة تشغيلية مرتفعة وذلك لعدة اعتبارات من أهمها:

- ضعف تشغيلية موارد الزرق المحدثة في إطار تنفيذ الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية باعتبارها أنها مشاريع فردية معاشية بالأساس غير قادرة على خلق مواطن شغل.
- خصوصية الأوساط الريفية التي تجعل من المرأة في هذا الوسط تحبذ الحصول على مورد رزق في مقر سكناها لتكون قادرة على القيام بواجباتها العائلية والإنتاج في ان واحد.

أما بخصوص القيمة المستهدفة لسنة 2024 فقد ينتظر أن يبلغ عدد مواطن الشغل النسائية التي سيتم احداثها خلال تلك السنة 1400 موطن شغل موزعة بين:

- 1100 موطن شغل تحدث سنويا عن طريق برنامج "رائدات" ابتداء من سنة 2024
- 300 موطن شغل سيتم احداثها سنة 2024 في اطار الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية

وعليه تقدر القيمة المستهدفة المزمع تحقيقها سنة 2024 مقارنة بسنة 2022 بـ 92.8% .

المؤشر3.1.1.1: نسبة المشاريع المستدامة الممولة من الوزارة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة[5]

وحدة المؤشر	انجازات من 2016 الى سنة 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2) مقارنة بسنة 2021	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة
						2024
النسبة	80.12%	%80	82%	%312	%201	86%

[4] مشاريع فردية غير قادرة على إحداث أكثر من موطن شغل مقارنة بالقدرة التشغيلية التي تتميّز بها المشاريع الصغرى والمتوسطة

[5] تتعلق هذه النسب بمعدل احداث مشاريع رائدة بـ 24 ولاية وبرنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي في الوسط الريفي بـ 05 ولايات بالنسبة للمجامع وموارد الرزق التي تعتمد سلسلة القيمة بكل من ولايات(توزر وجندوبة وبنزرت وتطاوين وقابس) و بـ 09 ولايات بالنسبة الى موارد الرزق المحدثة لفائدة أمهات التلاميذ المهددين بالإنقطاع المدرسي بكل من معتمديات (دوز الشمالية بولاية قبلي وقلعة الأندلس بولاية أريانة وباجة الشمالية وباجة الجنوبية وتستور وعمدون وتيبار بولاية باجة، وغزالة والجومين بولاية بنزرت وفرنانة وعين دراهم بولاية جندوبة، وقابس الغربية وشنني النحال بولاية قابس وحاسي الفريد بولاية القصرين وطبربة بولاية منوبة والزريبة بولاية زغوان).

قدرت نسبة استدامة المشاريع لسنة 2022 ب 312 % وهي نسبة مرتفعة تفوق التقديرات التي مثلت 201% ويرجع ذلك الى عدة اسباب:

- أسباب ذاتية تمس مباشرة صاحبة المشروع حيث أثبتت التجربة أن هؤلاء النساء يتمتعن بروح التحدي سواءا كن صاحبات مشاريع رائدات أو مشاريع الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الوسط الريفي حيث لم يفرطن في مشارعهن وموارد رزقهن وحرصن على عدم الارتداد الى البطالة والهشاشة الاقتصادية
- أسباب موضوعية تتعلق بالأليات المرافقة والمتابعة القبلية والبعدية التي وضعتها الوزارة لباعثات المشاريع لضمان ديمومة مشاريعهن كما عملت الوزارة على توفير الأليات اللازمة لتسويق المنتوجات.

رغم التقدم الحاصل في الإنجاز تبعا لمؤشرات قيس الأداء المتعلقة بتحقيق الهدف الإستراتيجي عدد01 تتعلق أهم الإشكاليات والصعوبات بالنقاط التالية:

- رغم أهمية وجود برامج حكومية تهدف إلى دعم تشغيلية المرأة في المناطق الحضرية والريفية، وتوفير كل الإمتيازات والظروف الملائمة للانخراط في الحياة النشيطة، إلا أن ما يتم ملاحظته ضعف المبادرة الخاصة لدى صاحبات الشهائد العليا مما أثر على نوعية المشاريع المحدثة التي تتميّز بكونها متناهية الصغر وغير قادرة على خلق الثروة والتشغيل.
- تنامي المشاريع متناهية الصغر التي لا تؤدي الى تحقيق نسبة تشغيلية مرضية باعتبار أنها مشاريع تكاد أن تكون فردية بالرغم من أنها تمكن من تجاوز البطالة لصاحباتها وحصولهن على دخل قار.
- رفض بعض الجهات التونسية احداث مجامع نسائية أو شركات خاصة وذلك لطغيان العقلية المجتمعية القائمة على الفردانية والمنفعة الشخصية.

<u>التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز الإشكاليات مستقبلا</u>

لتجاوز الإشكاليات والصعوبات التي تمت ملاحظتها خلال تنفيذ الهدف الإستراتيجي 1-1-1.

- توعية الفئات المستهدفة من برامج الوزارة في مجال احداث المشاريع من نساء وفتيات في الوسط الحضري والريفي بأهمية العمل الجماعي وامتيازات احداث المجامع والشركات قصد نزع ذهنية الفردانية.
- البرنامج وطني جديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات" الذي أتى حل الإشكاليات المعترضة وذلك من خلال المرافقة البعدية للمشاريع بهدف ضمان ديمومتها وتوفير الاليات اللازمة لتسويق المنتوجات.
- مزيد تفعيل مبدأ "لا يترك أحد خلف الركب" لضمان تكافؤ الفرص بين الشرائح الاجتماعية لتأين الحاجيات الأساسية للعيش الكريم ووقاية أفرادها من الإحتياج والعمل العشوائي والمشبوه
- الدعم اللوجستي للعائلات المعنية على تحسين أوضاعهاالمعيشية للمحافظة على ديمومة المشاريع المحدثة

الهدف الإستراتيجي2.1.1 مناهضة جميع أشكال التمييزوالعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة.

عملا على تحقيق المحور الاستراتيجي المتعلق بـ"دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز اندماج النساء والفتيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية"، يعمل البرنامج على تحقيق هدفه الثاني المتمثل في " مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة. " من خلال دعم اليات التدخل على المستوى الوطني والجهوي وذلك عبر:

- تعزيز مؤسسات التعهد بالنساء ضحايا العنف، حيث تطوّر عدد هذه المراكز الى 19 مركزا ، في إطار اتفاقيات شراكة مع جمعيات ذات خبرة في المجال، موزعة على مختلف ولايات الجمهورية، من بينهم 6 للإنصات و3 للتوجيه والإرشاد و10 للإيواء منها مركز أمان لإيواء النساء ضحايا العنف بولاية أريانة الذي تم إعادة فتحه في أوائل فيفري 2022، بعد غلقه لمدة أكثر من سنة لإنجاز أشغال صيانة المبنى والشبكة الكهربائية التي كانت تمثل خطرا محدقا بالمقيمات به ومركز أمان لإيواء النساء ضحايا العنف بولاية بن عروس في ديسمبر 2022 و تطاوين وقابس وتوزر والقيروان وجندوبة وقصرين وسيدي بوزيد ومهدية
- انطلاق المشاورات مع وزارتي العدل والدّاخليّة بهدف تنسيق الجهود لتجاوز بعض الصّعوبات التي يواجهها أحيانا تطبيق القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة وخاصة على مستوى التسريع في زمن التقاضي

- إمضاء منشور مشترك بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السن ووزارة الصحة حول الشهادة الطبيّة الأوّليّة المجّانيّة لفائدة النّساء ضحايا العنف وتيسير إجراءات استخلاص معاليم الفحوصات الطبيّة والإقامة لفائدتهنّ وتمكينهنّ من الحصول على الشّهادة الطبيّة الأوّليّة المعتمدة في إثبات حالات الاعتداء مجّانا وفي أجل لا يتجاوز 48 ساعة ومهما كان القائم بالعنف.
- تخصيص خطّ تمويل مشاريع لفائدة النساء ضحايا العنف ضمن برنامج "رائدات" بهدف تمكينهنّ اقتصاديا وضمان استقلاليتهنّ المالية.
- انطلاق نشاط المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة،
- تهيئة فضاءات الاستقبال بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة،

المؤشر 1.2.1.1 : نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المستفيدات من خدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف مقارنة بالسنة الفارطة.

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2) مقارنة بسنة 2021	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة 2024
النسبة	%4	%65	%33.33	78.13%	85.6%	20%

بخصوص خدمات مراكز التعهد بالنساء والفتيات ضحايا العنف تم **سنة 2022 اسداء خدمات** لفائدة 1172 مستفيدة، وعليه بلغت نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المنتفعات بتلك الخدمات **78.13%**، ويعود ذلك الى ارتفاع منسوب العنف في السنوات الأخيرة وخاصة العنف الزوجي[6] والجدير بالذكر أن هذه الإنجازات لم ترتقي الى التقديرات التي سبق وحددت بـــ 2000 منتفعة وذلك لأن عدد المعنفات فاق طاقة استعاب المراكز الموجودة.

أما بخصوص القيمة المستهدفة لسنة 2024، فقد ينتظر أن يبلغ عدد النساء والفتيات المستفيدات من خدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف 3000 منتفعة أي بنسبة 20 % مقارنة بـــ 25% لسنة 2023 و 33.33% لسنة 2022، باعتبار برمجة فتح مراكز مماثلة في 2023-2024 ببقية ولايات الجمهورية التونسية (**إحداث 07 مراكز تعهد سنة**

[6] الذي مثل سنة 2021 حسب التقرير الوطني لمقاومة العنف ضد المرأة في تونس بـــ 76%

2023 عن طريق ابرام اتفاقيات شراكة وعقود اهداف مع الجمعيات لمدة ثلاث) كما سيعمل البرنامج انطلاقا من 2023 على تنفيذ مشروع "من أجل أن يصبح اللاّمرئي مرئيا" لمراكز التعهّد بالنساء ضحايا العنف، والذي يشمل على:

- تحسين أوضاع الخدمات المسداة للنساء والفتيات حاملات الاعاقة السمعية والبصرية ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تحسين البنية التحتية لمركزي المكناسي (ولاية سيدي بوزيد) والأمان بسيدي ثابت (ولاية أريانة) وتهيئتهم لاستقبال النساء ضحايا العنف ذوات الإعاقة البصرية والسمعية.
- تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة السمعية والبصرية ضحايا العنف والتعريف بحقوقهنّ من خلال تنظيم دورات تدريبية في المجال.

المؤشر2.2.1.1 عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)مقارنة بسنة 2021	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (01)/(2)	القيمة المستهدفة 2024
كمي	-	-	03	02	%66.66	02

لم ترتقي الإنجازات بعنوان سنة 2022 الى مستوى التقديرات لنفس السنة حيث مثلت الإنجازات نسبة 66.66 % وذلك لطول الإجراءات الإدارية والقانونية التي تفترض تقدير اصدار نصا قانونيا واحدا أو اثنين على أقصى تقدير يكون مراعيا لمقاربة النوع الاجتماعي في غضون سنة حيث تمت سنة 2022:

المصادقة خلال مجلس وزاري، بتاريخ 28 جويلية 2022، على:

- مشروع تنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 626 لسنة 2016 المؤرخ في 25 ماي 2016 المتعلق بإحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل. يهدف هذا التنقيح الى تعميق وظيفية المجلس وتحسين أدائه.

كما تم خلال اجتماع مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، بتاريخ 12 أوت 2022،

- المصادقة على:

✓ على الأمر المنظم لجائزة رئيس الجمهورية في إطار مجلس وزاري في جوان 2022

✓ المصادقة على الخطة الوطنية حول "المرأة والتغيرات المناخيّة" التي تمّ إعدادها وفق مقاربة تشاركيّة لرصد كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للعمل المناخي مع مراعاة تأثير هذه التغيّرات على وضعيّة النساء كما تم الإنطلاق في أشغال اللجنة المشتركة لتنفيذ مقتضيات القانون عدد 37 لسنة 2021 المتعلق بتنظيم العمل المنزلي فيما يهمّ إعداد نموذج عقد العمل المنزلي.

وينتظر أن تتم خلال سنة 2023 المصادقة على:

- مشروع قانون عطلة الأمومة والأبوة الذي ينص على تنظيم عطلة الأمومة وانشاء عطلة الأبوة من خلال العمل على مواصلة البحث عن حلول مع الصناديق الاجتماعية لإستعاب التكلفة المالية للقانون،

المؤشر3.2.1.1 نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومو اقع صنع القرارعلى المستوى الوطني

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات (*) 2022 (1)	إنجازات 2022 مقارنة بسنة 2021 (2)	إنجازات2 202 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدف 2024
النسبة	%26.66	30.75%	%32	%	-	%38.75

تم احتساب المؤشر باعتماد معدل تمثيلية النساء بكل من فريق الحكومة ومجلس نواب الشعب والمجالس البلدية والأحزاب السياسية المقدرة سنة 2021 بـ 30.75 % مقارنة بـــ 26.66% سنة 2020.

لم تتوفر لدي المعطيات

رغم بلوغ الإنجازات للمؤشرات الثلاث نسبة انجاز جيدة إلا أنه توجد عديد الإشكاليات والصعوبات التي تعطل الوصول الى نتائج أحسن:

- عدم وجود فضاءات تستجيب للمواصفات المطلوبة لإحداث مراكز إيواء النساء ضحايا العنف في بعض الجهات.
- طول إجراءات تخصيص الأراضي المزمع تسخيرها لبناء مراكز إيواء للنساء ضحايا العنف.
- عزوف الجمعيات الناشطة في مجال مقاومة العنف ضد المرأة على تقديم ترشحاتهم لتسيير مركز إيواء النساء ضحايا العنف بسبب جسامة المسؤولية وعزوف أهالي بعض الجهات عن تواجد مثل هده المراكز و شروط

الانتفاع بمنحة التمويل العمومي الواردة بالأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير واجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات (سيدي بوزيد، مدنين، قبلي).

- عدم قدرة الجمعيات التي تقدمت بمطالب للتمتع بمنحة التمويل العمومي لتسيير مراكز تعهد بالنساء ضحايا العنف على استكمال الوثائق المكونة للملف.
- طول إجراءات اعداد أو تعديل النصوص القانونية المنجزة حسب مقاربة النوع الاجتماعي باعتبارها تتطلب دراسات دقيقة وعديد المشاورات مع الهياكل العمومية والمجتمع المدني وما يستوجبه البعض منها من كلفة مالية باهضة للتنفيذ
- صعوبة احتساب تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار بالمؤسسات العمومية ومؤسسات القطاع الخاص.
- تطور الذهنية المجتمعية المتعلقة بتبني صعود المرأة لمواقع القرار بنسق بطيء باعتبار الصورة النمطية لها.
- ضعف في تفعيل أحكام الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 المتعلقة بإدراج النوع الاجتماعي ضمن الخطط والبرامج والميزانيات.

<u>التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز الإشكاليات مستقبلا.</u>

- إحداث مراكز عمومية لإيواء النساء ضحايا العنف بمقتضى نص قانوني تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المادي يتم تسييرها وتنظيمها طبقا للتنظيم المعمول به بالمؤسسات العمومية.
- - اسناد مهمة تعديل النصوص القانونية حسب مقاربة النوع الاجتماعي الى لجنة أو هيكل مختص صلب الوزارة دون سواها مع التفكير في إيجاد تطبيقة إعلامية يتم إرسالها من قبل اللجنة أو الهيكل المختص في الوزارة لتعميرها بصفة اجبارية من قبل الشركات الخاصة ذات رأس مال معين، عند وصول المرأة الراجعة اليها بالنظر الى احدى مواقع القرار بها.
- التنسيق مع وزارة التربية وإحداث لجنة قيادة وطنية لإحداث دليل إجراءات لإدراج مادة " مقاربة النوع الاجتماعي" ضمن برامج المؤسسات التعليمية بمراحل الابتدائي والثانوي والعالي، مهما كان الاختصاص، وتدريسها بمدارس التكوين المستمر للإدارة العمومية التونسية.

الهدف الإستراتيجي 3.1.1 النهوض بالأسر ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة

في إطار تحقيق المحور الاستراتيجي المتعلق بـ" النهوض بالأسر ودعم تماسكها وتعزيز مشاركتها في التنمية المستدامة "، يعمل البرنامج على تحقيق هدفه الثالث المتمثل في " النهوض بالأسر ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة"، وذلك في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الأسرة والحفاظ على تماسكها والنهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة منها الأسر ذات الوضعيات الخاصة قصد تمكينها من تلبية مختلف احتياجات أفرادها والعمل على تحسين نوعية حياتها ومساعدتها على حسن القيام بوظائفها الأساسية وتأهيل أفرادها بما يعزز مبادئ التضامن والتكافل داخلها و يساعدها على التنشئة السليمة لأبنائها باعتماد مبادئ حقوق الإنسان ومناهضة العنف وتقسيم الأدوار وتحديد المسؤوليات داخلها وحسن مواجهة الأزمات مما يحصنها ضد العوز والتفكك والانفرادانية واضطراب العلاقات وانحراف أفرادها.

وللغرض، تتولى مصالح البرنامج تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة والأسر الهجرة غير النظامية وأسر المهاجرين وأفرادها المتبقين بأرض الوطن علاوة على إسداء خدمات الجوار وتنظيم حملات التوعية و التأطير والتحسيس لفائدة الأسر بكامل تراب الجمهورية.

المؤشر عدد1.3.1.1: نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية[7](النسب غير مطابقة لما تم تضمينه في المشروع السنوي للأداء لعدة اعتبارات)

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 مقارنة بسنة 2021 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة ~~2024~~
كمي	80%	54%	223%	334.8%	150%	%133.3

بلغت نسبة تطور انتفاع الأسر بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية سنة 2022 بـ334.8%وذلك بـ 22 ولاية من ولايات الجمهورية التونسية انتفع بها حوالي 78% من الإناث و22% من الذكور.

[7] ملاحظة تم الأخذ بعين الإعتبار عند احتساب المؤشر (التقديرات /الإنجازات) :
-قيمة الإعتمادات المرصودة لبرنامج التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة بعنوان سنة 2022 والتي قدرت بـــ 2450 م د عوض(3 م د ما تم تقديره في المشروع السنوي للأداء 2022)
-الترفيع في قيمة الإعتمادات التي تمت برمجتها لكل مشروع من 5 أد للمشروع الواحد لتتراوح بين 10 أد و 20أد
وعليه تم التخفيض من عدد الأسر عند احتساب المؤشر من 750 أسرة (ما تم ادراجه في المشروع السنوي للأداء لسنة 2022) الى 500 أسرة

ومثلت هذه النسبة 150% مقارنة بالتقديرات وتطابقت هذه المشاريع مع مؤهلات المنتفعين من الجنسين وخصوصيات جهاتهم بما ضمن لأسرهم العيش الكريم والاستقلالية المادية وجعلتهم شريكا فاعلا في التنمية المستدامة. وذلك ما تبين من خلال الزيارات الميدانية والاستثمارات التي توصلنا بها بخصوص استدامة المشاريع المحدثة في الإطار.

وتعتبر نسبة الإنجاز جيدة مقارنة بالتقديرت التي بلغت بـ 150% ويعود ذلك بالأساس الى اتّخاذ كافّة التدابير الاستباقية والوقائية لحسن التعامل مع ما يطرأ من تغييرات مع مراعاة النوع الاجتماعي ضمن المشاريع الخاصة بقطاع الأسرة وذلك في إطار رؤية شمولية ووفق منظور تشاركي بين مختلف المتدخلين من هياكل حكومية وغير حكومية وخاصة منها مكونات المجتمع المدني، حيث تم اتخاذ التدابير التالية:

- إرساء لجان جهوية متعددة القطاعات لتنفيذ البرنامج منذ بداية السنة في إطار الحوكمة والشفافية
- تنقل فريق مركزي الى بعض الجهات خاصة بعد اجراء تحوير على بعض المندوبيات
- لقيام بعديد اللقاءات عن بعد مع المندوبين الجهويين ورؤساء المصالح المرأة والأسرة لحل الإشكاليات العالقة
- التأكيد على سرعة تنفيذ البرنامج في عديد الجلسات (ندوة المديرين تحت إشراف السيدة الوزيرة)
- تكثيف اللقاءات عن بعد لمتابعة تنفيذ البرنامج بالتعاون مع الإدارة العامة للتصرف في الميزانية حسب الأهداف خلال شهري أكتوبر ونوفمبرللحث على التسريع في التنفيذ
- إعداد الوثائق الإدارية اللازمة مركزيا لتسهيل التنفيذ للمندوبيات الجهوية
- اتخاذ إجراءات جديدة بمناسبة اليوم الوطني للأسرة والترفيع في قيمة الإعتمادات المبرمجة للأسرة الواحدة لتتراوح بين 10 و 20 أد

المؤشر عدد2.3.1.1: نسبة الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الاجتماعي

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 مقارنة بسنة 2021 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة 2024
كمي	%50	40%	85%	242.97%	%80.9	%133.3

بلغت نسبة تطور انتفاع الأسر ببرنامج التمكين الاجتماعي لسنة 2022 بـ 242.97% أي بمعدل 24297 ألف أسرة مقارنة بتقديرات نفس السنة التي حددت بـ 85 % وهي نسبة تفوق التقديرات لعدة أسباب حيث تم تنفيذ مكونات البرنامج في 19 ولاية حسب المحاور التالية وحسب عدد المنتفعين من الأسر كالتالي :

- 4239 أسرة تمتعت بخدمات التأهيل للحياة الزوجية
- 13938 أسرة تمتعت بخدمات التربية الوالدية
- 2356 أسرة تمتعت بخدمات التثقيف والتوعية
- 2754 أسرة تمتعت بخدمات الوساطة والمرافقة الأسرية

وانتفع 1010 من الأسر ببرنامج الإحاطة بالأسر المهاجرة وأفرادها المتبقين بأرض الوطن في المحاور التالية:

- التنشئة الاجتماعية للأبناء ووقايتهم من السلوكات المحفوفة بالمخاطر
- وقاية الأطفال من الإنزلاق نحو الإنحراف والأفكار المتطرفة
- تشجيع الأسر المهاجرة للإستثمار داخل أرض الوطن

وقد مكّن هذا المؤشر من قياس مدى انتفاع أفراد الأسر من برنامج التمكين الإجتماعي والذي يندرج في اطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة وخطة العمل المرفقة لها وذلك عبر تنظيم حملات تثقيف وتوعية للوقاية من السلوكات السلبية وتنمية الحس الوطني علاوة على تقديم خدمات توعية وتثقيفية للأسر عبر التوجيه والإرشاد والتعهّد النفسي والاجتماعي والقانوني والوساطة العائلية والتربية الوالدية وتنظيم حلقات تدريب حول كيفية التعامل مع وسائل الاتصال الرقمية وأخرى حول التأهيل للإعداد للحياة الزوجية

وتعتبر نسبة الإنجاز قريبة من التقديرات التي بلغت 80.9 %وذلك لعدة أسباب من أهمها:

- تعزيز الخدمات الموجهة لمختلف أفراد الأسرة من خلال رصد وتشخيص أوضاع الأسرة عبر ايلاء البحوث والدراسات العلمية اهمية قصوى لتوفير معطيات إحصائية حسب النوع الاجتماعي تمكّن من إبراز التغيرات التي شهدتها الأسرة التونسية في العديد من المجالات ،
- ايلاء خدمات الجوار اهمية قصوى عبر احداث 03 مراكز ارشاد وتوجيه أسري وانتداب خبراء للقيام بخدمات التأهيل والتوعية والتحسيس في مختلف المجالات

- التوعية والتثقيف بمختلف المعتمديات لتغيير العقليات

المؤشر عدد3.3.1.1: نسبة رضا الأسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات المتعددة الاختصاصات

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 مقارنة بسنة 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة 2024
كمي	%70	%80	85%	80%	80%	95%

بلغ عدد الأسر المنتفعة بخدمات مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري بكل من ولاية باجة وحي التضامن من ولاية أريانة وغار الدماء من ولاية جندوبة بـ 3061 أسرة موزعة على 955 بباجة و 803 بحي التضامن و1303 بجندوبة و بلغت نسبة رضا الأسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات المتعددة الاختصاصات سنة 2022 بـ80% مقارنة بـ التقديرات التي حددت بـ 85% ويعود هذا التراجع لعدة أسباب من ضمنها:

- غلق مركزي الإرشاد والتوجيه الأسري بكل ولايتي باجة وحي التضامن لمدة 6أشهرفي الفترة الممتدة بين جوان الى غاية ديسمبروذلك لعدم التوصل الى تجديد عقد الشراكة مع الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي وعدم تمكنها من استكمال ملفها الفني في الأجال المحددة. مع هذا تعتبر الإنجازات مقارنة بالتقديرات جيدة 80% وذلك على اعتبار الفئة التي استفادت من خدمات المراكز كانت راضية على نوعية الخدمات المسدات ، وكان لغلق المركزين أثر كبير على أهالي المنطقتين (حي التضامن من ولاية أريانة وباجة).

رغم التحسن الملحوظ في الأداء توجد عديد الإشكاليات والصعوبات التي تعطل الوصول الى نتائج أحسن لتحقيق الهدف الإستراتيجي 3.1.1 النهوض بالأسر ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة

- قلة الخبراء ومكاتب الدراسات على مستوى الجهات الداخلية مما جعل برنامج التمكين الإجتماعي وبرنامج الإحاطة بالأسر المهاجرة ينطلق في التنفيذ بعد نشر أكثر من اعلان استشارة.

- طول الاجراءات الإدارية المتعلقة بالاستشارات لاختيار مكاتب الدراسات والخبراء المختصين لتأمين دورات التكوين والتحسيس ...
- تعطل تنفيذ أنشطة الإرشاد والتوجيه الأسري المبرمجة بعنوان سنة 2022 بسبب التأخير الحاصل في ابرام إتفاقية الشراكة مع الجمعية المسيرة للمركزي باجة وحي التضامن
- وجود العديد من النصوص قانونية التميزية التي لا تراعي النوع الإجتماعي ولا تخدم قطاع الأسرة
- عدم توفر تطبيقة إعلامية من أجل حسن متابعة برنامج التمكين الإقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة

التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز الإشكاليات مستقبلا.

- تكثيف نشر الإعلان عن تنظيم طلب العروض والاستشارات التي تنظمها المندوبيات لاختيار الخبراء ومكاتب الدراسات وتنويع مصادره لضمان مشاركتهم فيها.
- مزيد التأطير من قبل المصالح المركزية عند اعداد وتنظيم الصفقات أو الاستشارات وتقييم العروض لضمان السرعة في الإنجاز
- مراجعة المنظومة التشريعية في مجال الأسرة، وذلك من خلال العمل على إصدار النصوص القانونية المتعلقة بـ:
  - احداث مجلس وطني للأسرة سيتم الاشتغال عليه خلال سنة 2023
  - المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية الامومة 183 وعلى مشروع مرسوم عطلة الأمومة والأبوة والوالدية
  - الترفيع في المنح الاجتماعية المسندة للمضمونين الاجتماعيين لفائدة أبنائهم بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية.
  - احداث لجنة قيادة تترأسها الإدارة العامة لشؤون المرأة والأسرة تعنى بوضع تصور متكامل لملائمة التوقيت الإداري مع التوقيت المدرسي من جهة، ومع متطلبات الأسرة التونسية
- إحداث منصة تفاعلية خاصة ببرنامج التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة قصد مزيد حوكمة البرنامج وإرساء قاعدة بيانات شاملة ومتطورة تتم تغذيتها بالمعلومات والمعطيات والبيانات جهويا ومتابعتها مركزيا بما يوفر معطيات محيّنة تمكن من متابعة أوضاع الأسر المنتفعة بدقّة وفاعليّة على المدى المتوسط

- تسريع في بناء الفضاءات متعددة الإختصاصات لإستغلالها لفائدة مختلف أفراد الأسر وإضافة فضاءات جديدة في مجال الإرشاد والتوجيه الأسري

2 - نتائج تنفيذ ميزانية:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	3373	3629	256	108%
	اعتمادات الدفع	3373	3629	256	108%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	612	588	-24	96%
	اعتمادات الدفع	612	580	-32	95%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	2200	1179	-1021	54%
	اعتمادات الدفع	2200	1179	-1021	54%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	11605	11859	254	102%
	اعتمادات الدفع	9503	9003	-500	95%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**17790**	**17225**	-565	97%
	اعتمادات الدفع	**15689**	**14391**	-1298	92%

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (اعتمادات الدفع) (*)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــان الأنشطة	تقديرات 2022 (1) م.ق أصلي أو تكميلي	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ = (2)-(1)	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات (2)/ (1)
نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز	8844	8518	-326	%96.31
نشاط عدد 2: النهوض بالأسرة	4060	3195	-865	%78.69
نشاط عدد 3: تنفيذ برامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	192	192	0	100%
نشاط عدد 4 : بحوث ودراسات ورصد وتوثيق وإعلام وتكوين باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي	2339	2275	-64	97.26%
نشاط عدد 7 : رصد وبحوث ودراسات واحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف	254	211	- 43	%83.07
المجموع	**15689**	**14391**	-1298	%92

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

بلغت ميزانية برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص لسنة 2022 وفق القانون المالية الأصلي والتكميلي بـ 17790 أد تعهدا و15689أد دفعا أي بفارق يقدر بـــ يقدر بـ 2.96 % مقارنة بسنة 2021 والتي بلغت بـــ 16168أد فعا وهي تمثل 9% من حجم ميزانية المهمة لسنة 2022

و قد بلغت نسبة الإنجاز الجملية للبرنامج بـــ 97 %تعهدا مقابل 92% دفعا، موزعة كما يلي حسب طبيعة النفقة دفعا:

- نسبة إنجاز **نفقات التأجير**: 108% دفعا
- نسبة إنجاز **نفقات التسيير**:.95%دفعا
- نسبة إنجاز **نفقات التدخل**:.54%دفعا
- نسبة إنجاز **نفقات الاستثمار**:.95 % دفعا.

وقد طرأ على التوزيع الأولي لميزانية برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص العديد من التحويلات مقارنة بقانون المالية وذلك كما هو مبين أسفله :

- تم بمقتضى قانون المالية التكميلي الزيادة بقيمة 537 أد في القسم المتعلق بالتأجير الفقرة الخاصة بالأجر الأساسي والتدرج وذلك لتغطية العجز الحاصل على مستوى برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص(الوحدة العملياتية المرأة والوحدة العملياتية الأسرة والمرصد الوطني للعنف دون اعتبار الفاعل العمومي مركز البحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة)[8] .

كما تم التخفيض من قيمة الإعتمادات المرصودة للبرنامج بنسبة 20 % في القسم المتعلق بالتسيير كالتالي:

- النشاط عدد 3 : تنفيذ برامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص من 90أد لتصبح في حدود 72أد
- النشاط عدد 4:بحوث ودراسات ورصد وتوثيق واعلام وتكوين باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي من 250أد لتصبح في حدود 200أد

[8] تم تنزيل كل الإعتمادات المرسمة بنفقات التأجير بعنوان سنة 2022 بميزانية النشاط عدد1 من البرنامج ، كما تم تحويل بالنقصان ما قيمته 250 أد من ميزانية برنامج الطفولة وذلك لخلاص بقية الأجور الى غاية ديسمبر 2022..

- النشاط عدد 7: رصد وبحوث ودراسات واحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف من 160أد لتصبح في حدود 128أد

وتم التخفيض في اعتمادات الدفع الخاصة بقسم الاستثمار بقيمة 2.603.750 م د بالنسبة للنشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والنشاط عدد 2 النهوض بالأسرة موزعة كا لتالي :

*تخفيض بـ 375أد من الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والإجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي لتصبح 625أد عوضا عن 1000أد

* تخفيض بـ 2 م د من الإعتمادات الخاصة بالبرنامج الوطني الجديد للريادة النسائية والإستثمار المراعي للنوع الاجتماعي لتصبح 4 م د عوضا عن6 م د

*تخفيض بـ 112 أد دراسة احداث فضاء لإستقبال وإيواء النساء ضحايا العنف بصفاقس لتصبح 37500أد عوضا عن 150أد

- *تخفيض بـ 116 أد دراسة احداث فضاء لإستقبال وإيواء النساء ضحايا العنف القصرين لتصبح 38750 أ د عوضا عن 155أد
- التخفيض في اعتمادات الدفع الخاصة بقسم الاستثمار بقيمة 970.500 أ د بالنسبة للنشاط عدد 2النهوض بالأسرة موزعة كا لتالي :
- *تخفيض بـ 918أد من التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية لتصبح 1532أد عوضا عن 2450م د
- *تخفيض بـ 37500أد من تجهيزات إعلامية لإدارة الأسرة لتصبح 12500أد عوضا عن 50أ د
- تخفيض بـ 15أد من تجهيزات مختلفة لإدارة الأسرة لتصبح 5أد عوضا عن 20أ د

وتمت اظافة نفقات طارئة تعهدا للنشاط عدد 1 على النحو التالي:

- 500 أد للبرنامج الوطني الجديد للإحاطة بالعاملات في القطاع الفلاحي
- 16.257 أد لتجهيزمراكز الفتاة الريفية

مقارنة بالتقديرات المحددة بـــ 17790أد تعهدا و15689 أد دفعا ،سجل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص انجازا في تنفيذ الميزانية قدره 17225أد تعهدا و14391أد دفعا أي بفارق قدر-565 أد تعهدا و -1298 دفعا . وبالتالي قدرت نسبة الإنجاز بـ 79.34 % تعهدا و 92 % دفعا وتعتبر نسبة جيدة مقارنة بسنة 2021 والتي قدرت بـ 81.60% تعهدا و39.31% دفعا

ويعود ذلك الى عدة اعتبارات يمكن تفسيرها انطلاقا من أنشطة البرنامج.

1/بالنسبة للنشاط 1 : تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف: بلغت نسبة الانجاز للميزانية المرصودة للنشاط 96.31% المقدرة 8518اد، مقارنة بالتقديرات 8844اد أي بفارق قدره 326 أد وتعكس مؤشرات قيس الأداء لهذا النشاط نسبة الإنجاز حسنة ساهمت في تحقيق الهدف 1.1.1 والهدف 2.1.1 ويعود ذلك الى عدة أسباب من أهمها:

-> تنزيل كل الإعتمادات المرسمة بنفقات التأجير بعنوان سنة 2022 بميزانية النشاط عدد1 من البرنامج باستثناء الفاعل العمومي مع تحويل الاعتمادات تكميلية من وزارة المالية و من ميزانية برنامج الطفولة قصد التمكن من تسديد الأجور الخاصة بالنشاط عدد 1 و2 و3 و7 الى غاية ديسمبر

->صرف 117947.17أد من نفقات التسيير بفارق يقدر بـــ 12053أد وبنسبة إنجاز تقدر بـــ 94% حيث تم صرف الإعتمادات الخاصة بالمهمات وبالتظاهرات

->صرف قيمة 745أد من 960أد من نفقات التدخلات أي بفارق يقدر 215أد و بنسبة الإنجاز قدرت بـــ 78% حيث تم صرف الإعتمادات الخاصة بالفقرة "منح لفائدة جمعيات ووداديات ذات صبغة وطنية" وقد تم تحويل اعتمادات على مستوى مركزي وتفويض اعتمادات على مستوى جهوي لتسيير مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف ومراكز الفتاة الريفية كما تم صرف الإعتمادات الخاصة بفقرة جوائز ومكافئات المتعلقة بجائزة أفضل بحث علمي نسائي وتم تسليمها بمناسبة الإحتفاء باليوم الوطني للمرأة الموافق لـ 13 أوت من كل سنة

- تفويض اعتمادات بقيمة 330اد كانت مخصصة لخلاص ديون خاصة بقسم التدخلات ، الفقرة الخاصة بمنح لفائدة جمعيات ووداديات ذات صبغة اجتماعية الى المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة لتسيير مراكز

التعهد بالنساء ضحايا العنف ومراكز الفتاة الريفية وذلك لعدم تمكن الجمعية التونسية للبحث حول التنمية للسنة الثالثة على التوالي مد الوزارة بتقرير مراقب المصاريف الحسابات طبقا لتوصيات لجنة التمويل العمومي المجتمعة حول الموضوع منذ سنة 2020.

->صرف 5944.359أدمن نفقات الإستثمار اي بنسبة الانجاز بـ 99% دفعا ويعود ذلك الى عدة أسباب من أهمها :

- صرف ما قيمته 5 م د دفعا من الإعتمادات المرصودة للبرنامج الوطني الجديد للريادة النسائية والإستثمار المراعي للنوع الاجتماعي
- صرف الإعتمادات الخاصة بتهيئة مراكز الفتاة الريفية بقيمة 33 أد
- صرف ما قيمته 318أد من الاعتمادات الخاصة بالتنمية الاجتماعية للمرأة والأسرة
- صرف ما قيمته 565.331أد من الإعتمادات الخاصة بالخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي

2/بالنسبة للنشاط2 : النهوض بالأسرة :بلغت نسبة الانجاز للميزانية المرصودة للنشاط 78.69%، المقدرة 3195اد، مقارنة بالتقديرات 4060اد أي بفارق قدره **865**أد وتعكس مؤشرات قيس الأداء لهذا النشاط نسبة الإنجاز قريبة من الحسن ساهمت بدورها في تحقيق الهدف 3.1.1ويعود ذلك الى عدة أسباب من أهمها:

- صرف 9114 أد من نفقات التسيير أي بفارق يقدر بـ 40.88أد وبنسبة إنجاز تقدر بـ 18% ويعود ذلك لعدم صرف الاعتمادات المرصودة لنقل الأشخاص بالخارج والإعتمادات المرصودة لملتقيات التكوين وعمليات الإرشاد وإعلام العموم .
- كما بلغت نسبة انجاز نفقات قسم التدخلات بـ 44.29 % ويعود ذلك الى

*حجب جائزة رئيس الجمهورية للنهوض بالأسرة (05 أد) بعنوان سنة 2022

* التأخر في صرف الإعتمادات الخاصة بمنح لفائدة جمعيات ووداديات ذات صبغة اجتماعية والمتعلقة بتسيير مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري بكل من ولايتي أريانة وباجة

- **صرف** 2219.323 م د من نفقات الإستثمار أي نسبة انجاز تفوق 100% فقد تم انجاز 105% من جملة الاعتمادات المرصودة لتنفيذ برنامج النهوض بالأسر ذات الوضعيات الخاصة و100% لتنفيذ برنامج الإحاطة بالأسرة المهاجرة و 100 % من الاعتمادات المرصودة للخطة الوطنية للنهوض بالأسرة.

كما تعطل اعداد الدراسات المتعلقة ببناء الفضاءات الخاصة بالأسرة مما أدى الى تعطل انجاز بناء فضاءات الأسرة هذا الى جانب طول الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنجاز الصفقات والإستشارات الخاصة بالدراستين حول "الطلاق من منظور متعدد الأبعاد" و "أثر الأزمات على الأسرة" وعدم إثمار طلب العروض الخاص بالدراسة الأولى وعدم التوصل بعروض بالنسبة للدراسة الثانية

3/بالنسبة للنشاط عدد 3 :تنفيذ برامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص: بلغت نسبة الانجاز للميزانية المرصودة للنشاط 100%، موزعة بين 100 % بالنسبة لنفقات التسيير(72 أد مقابل صرف 72د) و90 % لنفقات التدخل (120 أد مقابل صرف 120 أد).

كما تم الإذن للمندوبيات الجهوية بأخذ الإجراءات اللازمة لقبول ملفات ترشح الجمعيات لتسيير مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف في اطار التمويل العمومي، كما تم التنسيق مع المندوبيات الجهوية في كل ما يتعلق بالتظاهرات الوطنية الخاصة ببرنامج المرأة والأسرة لا سيما العيد الوطني للمرأة الموافق لـ 13 أوت من كل سنة وتوزيع الإشعارات الخاصة بالتمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية بمناسبة الإحتفاء باليوم الوطني للأسرة والعربي للأسرة الموافق لـ 11 دسمبر من كل سنة الى جانب الحملة الدولية المتعلقة بـ 16 يوم من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة.

4/بالنسبة للنشاط عدد 7: رصد وبحوث ودراسات واحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف

- تم رصد 160أد لنفقات التسيير بعنوان سنة 2022 أد مقابل صرف 209735 أد منها حيث بلغت نسبة الإنجاز 104.86% وقد فاقت نسبة الإنجاز الإعتمادات المرصودة نظرا لإستغلال فواضل سنة 2021
- بلغت نسبة انجاز نفقات التدخلات بـ 100% ، تم صرف كل الإعتمادات التي بلغت قيمتها 1 أد %.

- -بالنسبة لنفقات الإستثمار بلغت سنة 2022 الاعتمادات المرصودة للنشاط عدد7 في مجال الاستثمار 125 أد تعهدا و 125أد دفعا لم يتم صرف الإعتمادات أي بنسبة انجاز قدرت بـ0% .وتعود هذه النسبة الضعيفة أساسا الى :
- التأخر في تنصيب وتسمية السيدة المديرة العامة للمرصد في الفترة الممتدة من جانفي الى ديسمبر 2022.بالتالي غياب صفة الآمر بالصرف كما هو وارد بالفصلين 7 و 8 من الأمر عدد 126 لسنة 2020 المتعلق بـ بإحداث مرصد وطني لمناهضة العنف ضد المرأة وضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق سيره.

البرنامج عدد 2 : الطفولة

رئيس البرنامج:السيد سمير بن مريم

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج:17 مارس 2022

1.نتائج أداء البرنامج:

يعمل برنامج الطفولة على ضمان نماء الأطفال فتياتا وفتيانا ورفاههم وحمايته ورعايتهم، وتندرج هذه الاستراتيجية ضمن التوجهات العامة في مجال العناية بالطفولة وتنمية أوضاعها طبقا لما تفرضه تعهداتها والتزاماتها الوطنية والدولية وذلك بهدف تحقيق غايته في تحقيق المصلحة الفضلى للطفل دون تمييز وفي اطار تكافؤ الفرص بين الجنسين

وسعى برنامج الطفولة إلى وضع سياسات واستراتيجيات تقوم على مبدأ التشارك والاندماج في التدخلات والخدمات مع تطوير أساليب التنسيق بين مختلف المتدخلين وجعلها أكثر فاعلية ونجاعة تهدف إلى تكريس رؤية جديدة ومتطورة لوقاية الأطفال والحد من مظاهر التهديد وتقليص أثرها على الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولعل أبرزها:

- وضع السياسة العمومية المندمجة لوقاية الأطفال وحمايتهم والتي تهدف إلى مزيد التنسيق وتوحيد الجهود والموارد من أجل ضمان أكثر نجاعة للتدخلات الحمائية والوقائية للأطفال وحوكمة القطاع.
- تنفيذ الاستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة
- صياغة رؤية جديدة للتنشيط التربوي الاجتماعي والترفيه

وهنا تم التركيز على **المحاور الاستراتيجية** التالية التي تتنزل في إطارها هيكلة البرنامج:

- النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيانا وفتياتا
- الحماية والتعهد بالأطفال المهددين

هذا وعلى اعتبار أنّ الطفولة شأن مشترك يتم التعاطي معه بشكل أفقي بين الوزارات والهياكل ذات الصلة فقدتم دعم الجمعية التونسية لقرى الأطفال "س و س" بـ مبلغ قدره 816 أ.د سنة 2022، بوصفها فاعل عمومي في رعاية وحماية الأطفال الفاقدين للسند الذين فقدوا الرعاية الأسرية وذلك بخلق مناخ عائلي يضمن لهم الإعاشة والترفيه وتطوير معارفهم وإمكانياتهم، وذلك داخل الأربع قرى (قمرت، محرس، أكودة، سليانة) ويبلغ عدد الأطفال المتعهد بهم مايقارب 261 طفل.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المحضونين يتغير خلال السنة وذلك وفق المراجعة المستمرة لوضعيات الأطفال والشباب بالتحول من المنزل إلى المبيت، من المبيت إلى الإدماج، من الإدماج إلى الاستقلالية أو أيضا بإعادة الإدماج في عائلاتهم الطبيعية.

وتقدم لهؤلاء الأطفال الرعاية النفسية والصحية والمتابعة المدرسية وتجدر الإشارة الى أنه تم تحقيق نجاح مدرسي بنسبة 90 %

كما تعمل الجمعية على حماية الأطفال المهددين بفقدان الرعاية الأسرية حيث تعمل على إيلاء الأهمية للبعد الوقائي من الإهمال والتشرد وذلك عن طريق دعمهم المادي والمعنوي في محيطهم العائلي حيث توفر لهم خدمات الدعم الدراسي والترفيه والرعاية الصحية. وتهيئة المنازل مع شراء الأثاث،

وتم خلال سنة 2022 التعهد بـ 1791 طفل و666 عائلة.

كما تعمل الجمعية على الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب حيث تستمر رعاية الأطفال الفاقدين للسند العائلي حتى الإدماج المهني والاجتماعي للشباب المتعهد بهم الأقل من 18 سنة في المبيتات وتقوم الجمعية ب رعاية87 طفل وشاب في طور الاندماج الاجتماعي والمهني.

وبذلك تمثل الجمعية التونسية لقرى الأطفال س وس شريكا أساسيا بمساهمتها في تنفيذ برامج الوزارة وتوجهاتها ضمن السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة وذلك في اطار تنفيذ التوجهات الكبرى للمخطط التنموي في مجال النهوض بالطفولة ورعاية الطفولة الفاقدة للسند وتحقيق رفاهها واندماجها في المجتمع

الهدف الاستراتيجي 1.2: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتياتا وفتيانا

إن هدف النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتياتا وفتيانا له علاقة مباشرة بالمحور الاستراتيجي الأول لبرنامج الطفولة والمتمثل في نماء ورفاه الأطفال فتيانا وفتيات وذلك بتوفير كل الظروف الملائمة لإعمال حقوق الطفل عبر المؤسسات التي تعنى بالطفولة ويتجلى ذلك من خلال الحرص على الرفع من نسب النفاذ لخدمات الطفولة المبكرة والتنشيط التربوي

الاجتماعي ذات الجودة في إطار المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين جميع الأطفال بهدف وقايتهم وتربيتهم وترفيههم وتنمية مهاراتهم الإبداعية والتشاركية على نحو أفضل.

حيث حقق هذا الهدف استقرارا على مستوى نسبة الالتحاق برياض الأطفال والتي لم تتجاوز 40%سنة 2022 بينما تم تسجيل انخفاض في عدد الأطفال المسجلين برياض الأطفال بـ249107 طفلا في سن مابين 3-5 سنوات بالمقارنة بالسنوات السابقة

هذا وشهدت نسبة انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي تطورا حيث بلغت 2.35٪ سنة 2021 متجاوزة بذلك التقديرات المدرجة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021 بالنسبة لسنة 2022 والتي تم تحديدها بـ 2٪.

المؤشر 1.2-1 : نسبة إلتحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	43	42	45	40	88.8	60	2024

لقد تم تحقيق نسبة انخفاض للمؤشر 1.1.2، سنة 2022 تقدر بـ 5% مقارنة بالتقديرات الخاصة بنفس السنة، وتعتبر هذه النسبة هامة بعد ما شهده قطاع الطفولة المبكرة سنة 2022 من تراجع نسب التغطية نتيجة تداعيات انتشار عدوى كوفيد -19

ويعود هذا الفارق بين التقديرات ونسبة الانجاز الى عدة اسباب لعل اهمها:

- الاضطراب الاقتصادي الذي أصاب القطاعات الهشة بما في ذلك رياض الأطفال حيث تلقت الوزارة حوالي 156 طلب غلق ،
- تراجع نسبة الولادات حيث تم تعداد إجمالي عدد الأطفال في سن 3-4-5 سنوات سنة 2022 بـ579222 بنسبة انخفاض قدرت بـ(-4.5 %) بالمقارنة بسنة 2021 و المعد بـ650540،

- انخفاض عدد رياض الأطفال الى 5650 سنة 2022 مقارنة ب5670 سنة 2021 ، و قد يعاز ذلك الى الصد الشديد و الرفض الذي لقيه صدور كراس الشروط الجديد و الذي صدر بالرائد الرسمي للبلاد التونسية بتاريخ 28 جانفي 2022 و الذي اضطرت الوزارة الى إيقاف العمل به فيما بعد.

إلا أنه وبالرغم من النسبة المسجلة في الانجازات مقارنة بالتقديرات، فإنه دون المأمول مقارنة بما تم ضبطه من برامج ومشاريع لدفع وتشجيع الاستثمار في قطاع الطفولة المبكرة والترفيع من نسب التغطية.

المؤشر 2-1.2 : نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
%	-	2.35	-14	-22	1.57	3	2024

لقد تم تحقيق نسبة انجاز لهذا المؤشر سنة 2022 تقدر بـ (-22%) في حين كانت نسبة التقديرات المدرجة المشروع السنوي للاداء لسنة 2022 (-14%) أي أن المؤشر شهد نسبة تطور سلبية أكثر مما كان مقدرا له بلغت (8%) كما بلغت نسبة انجاز هذا المؤشر سنة 2022 مقارنة بالتقديرات الخاصة به 1.57% .

ويعود هذا الفارق بين النسبة المتوقعة والمنجزة أساسا إلى:

- تراجع عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بمؤسسات الطفولة العمومية سنة 2022 الذين بلغ عددهم 333507 طفل بعد أن كان عددهم 283 430 طفل سنة 2021 في حين كانت تقديرات سنة 2022 في حدود 300000 طفل.
- الغلق الوقتي أو تواصل الغلق الوقتي لـ 22 مؤسسة طفولة (15 نادي أطفال و7 مركبات طفولة) بسبب تداعي البنية الأساسية ولأشغال التهيئة التي لم تنطلق بعد في بعض المؤسسات نظرا لضعف الميزانيات المرصودة لتهيئة مؤسسات الطفولة وما ينجر عن ذلك من عجز عن الاستجابة لكافة الطلبات الملحة مما يؤثر على عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.

- تواصل ضعف نسبة التأطير بعدد كبير من مؤسسات الطفولة نظرا للعدد المحدود من الإطارات التربوية المنتدبة حديثا (210إطار) حيث أنها لاتغطي الحاجيات الحقيقية للمؤسسات مع إعطاء الأولوية في تعيينها لرياض الأطفال العمومية ومؤسسات الطفولة المغلقة.
- تحويل عدد من نوادي الأطفال ومركبات الطفولة العمومية إلى رياض أطفال عمومية.
- عدم استجابة الانشطة الاجتماعية والتربوية لملامح الطفل الجديد

ويبقى مؤشر الانجاز دون المأمول وبعيدا عن عدد الأطفال الذي تم تسجيله سنة 2019 قبل ظهور فيروس كوفيد 19 والذي تجاوز 940000 طفل.

ملاحظة: نظرا لتراجع النسبة المنجزة مقارنة بالتقديرات المدرجة بالمشروع السنوي للاداء، تمت مراجعة القيمة المستهدفة لسنة 2024، بالتقرير السنوي للأداء لسنة 2022.

بالنسبة لهدف النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا:

- **<u>أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:</u>**

- عدم إدراج المعطيات الإحصائية الكمية والكيفية في المنظومة من قبل بعض المتدخلين.
- عزوف الأطفال عن الإقبال على مؤسسات الطفولة العمومية نظرا لعدم استجابتها لانتظاراتهم.
- تعثر انطلاق نشاط فضاءات الطفولة المبكرة نظرا لتوقف اشغال التهيئة والتجهيز خلال فترات الحجر الصحي الشامل والجزئي والموجه، وعدم توفر الموارد البشرية الضرورية.
- تعطل توظيف رياض الأطفال البلدية لعدم إمكانية انتداب الإطارات التربوية المختصة والعمالية ولتوقف فتح باب الانتداب لمؤسسات الدولة،
- تأخر صدور كراس الشروط وظهور عديد الإشكاليات العقارية نتيجة بيع والتفريط في عدد كبير من المؤسسات التي تخلت عن نشاطها نتيجة تداعيات كوفيد 19 الذي أثر على مردودية العائدات المالية لرياض الأطفال،
- نقص المعطيات الخاصة بالأطفال حسب الجنس وحسب الوضعية الاجتماعية والأسر ذوي الهشاشة الاجتماعية وعدم توفر قاعدة بيانات مؤشرات الفقر

- **<u>التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:</u>**

- التحسيس بأهمية إدراج المعطيات الإحصائية بالمنظومة وإلزامية ذلك وتعهد الإطارات المعنية بالتكوين.

- تنويع البرامج والأنشطة المقدمة من قبل مؤسسات الطفولة العمومية لمزيد استقطاب الأطفال.
- تقييم ومتابعة آداء مؤسسات الطفولة العمومية ووضع رؤية استراتيجية خاصة بالوقاية والحماية بالإضافة لقانون توجيهي لتنظيم عمل هذه المؤسسات.
- العمل على حوكمة توظيف رياض الأطفال البلدية والمحافظة على هذا المكتسب المجتمعي من خلال وضع سياسة واضحة لتسيرها والاشراف عليها،
- ارساء خطة تدخل عاجلة لتوظيف فضاءات الطفولة المبكرة الجاهزة ضمن برنامج شمولي لتركيز الروضة العمومية،
- تجويد العمل بالمنظومة المعلوماتية لمتابعة مؤسسات الطفولة ومزيد اثراء المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للأطفال والأسر وحسب الجنس،
- العمل على إرساء خطة وطنية متعددة القطاعات للتربية الوالدية،
- اصدار كراسات شروط منظمة لمؤسسات الطفولة المبكرة مواكبة لمتطلبات نمو الأطفال والمناهج البيداغوجية الحديثة وتحافظ على معادلة الجودة والخدمات.

الهدف الاستراتيجي 2.2: النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الحماية والتعهد بالأطفال المهددين، من حيث توفير كل الظروف الملائمة لإيواء الأطفال المهددين قصد رعايتهم وتربيتهم وتحقيق توازنهم النفسي إلى غاية زوال حالة التهديد ومساعدتهم على الاندماج داخل المجتمع.

المؤشر 1.2.2:نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة :							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
%	90.42	93	94	94	94	100	~~2023~~

يسمح هذا المؤشر من قياس نسبة التعهد بوضعيات الأطفال المهددين والأطفال في خلاف مع القانون من مجوع الاشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة أي وضعيات الأطفال التي استفادت من الخدمات الاجتماعية التي يقدمها مندوبي حماية الطفولة.

وقد شهد هذا الهدف ارتفاعا مقارنة بسنة 2021 حيث بلغت نسبة الاشعارات الواردة على المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة 22890 اشعارا سنة 2022 مقابل 17072 خلال سنة 2021.

ويفسر هذا الارتفاع في نسبة الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة بمدى وعي المواطن ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني بإشعار مؤسسة مندوب حماية الطفولة وخاصة معرفة المهام والخدمات المقدمة من قبل المؤسسة.

وفي إطار العمل على تركيز منظومة معلوماتية خاصة بنشاط مندوبي حماية الطفولة واحداث موقع واب خاص بمندوب حماية الطفولة الذي سيتم تركيز فيه على الجانب الاتصالي وتحسيس وتوعية المواطنين بواجب الاشعار فمن المتوقع أن تشهد هذه النسبة ارتفاعا خلال السنوات القادمة خاصة مع هيكلة مكتب المندوب العام لحماية الطفولة والمكاتب الجهوية لحماية الطفولة واحداث مكاتب جهوية ثانية بالولايات ذات الكثافة السكانية المرتفعة ولاية تونس، نابل، سوسة، صفاقس، مدنين وانتداب 50 مندوب حماية طفولة.

ملاحظة: هذه النسبة تقريبية لعدم تمكننا من احتساب المؤشر تبعا لعدم تضمن التقرير السنوي لنشاط مندوبي حماية الطفولة لسنة 2021 لجدول التعهدات على اعتبار أنه تم اعداده بطريقة تقليدية لعدم توفر منظومة معلوماتية فضلا على اعداده في فترة وجيزة

المؤشر 2.2.2: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
%: ذكور	10	10.32	11	10.5	-0.5	12.5	2024
إناث	10.27	11	11.5	11.5	100	12.5	2024

لم يتم تحقيق نسبة انجاز لهذا المؤشر سنة 2022 مقارنة بالتقديرات الخاصة بنفس السنة حيث بلغت نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتيات10.5%مقارنة بالتقديرات التي كانت 11% ويعود هذا التطور السلبي في النسب المتوقعة أساسا إلى:

- النقص الكبير في عدد الأخصائيين الاجتماعيين بمؤسسات الرعاية والذي يبلغ 9على 22 مركزا مندمجا للشباب والطفولة وعدد 15 أخصائي اجتماعي على 103 مركبا للطفولة وهذا يحول دون القيام بالتقارير الاجتماعية والمساعدة على الإدماج
- نقص في عدد الزيارات المخصصة للعائلات والأطفال لمساعدتهم على الإدماج.
- عدم رغبة الطفل في قطع الصلة مع مؤسسة الرعاية والتي تعتبر مورد رزق بالنسبة للبعض (أكل، لباس، منح لفائدة الطلبة، مستلزمات مدرسية....) مع تدهور المقدرة الشرائية للعائلة وغلاء المعيشة ما يجعل الطفل دائما في حاجة لخدمات المؤسسة

المؤشر 3.2.2: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي:							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
%	71	72	72	74	100.1	74	2024

تطابق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة للمنتفعين ببرنامج النظام اللامؤسساتي وذلك يعود لعدة أسباب تتمثل خاصة في:

- ارتفاع عدد الأطفال المنتفعين بخدمات النظام اللامؤسساتي حيث بلغ عددهم 268 طفلا بعد أن كان عددهم 274 طفلا سنة 2021.
- الأخذ بعين الاعتبار الإشكاليات والعوائق ا لتي حالت دون تحقيق النتائج والنسب المأمولة بالنسبة لنفس السنة،
- وعي العائلة بأهمية برنامج اللامؤسساتية الذي يكرس حق الطفل في بقائه في وسطه العائلي، باعتبارها الفضاء الطبيعي الأمثل لتحقيق توازنه،
- تطور في إنجاز البحوث الاجتماعية التي تساعد على ضبط حالة الطفل بدقة وتحديد ما إذا انتفت أسباب التهديد ومنح الأطفال المكفولين بنظام الإقامة بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة الأولوية المطلقة لتنفيذ هذا البرنامج.
- تحسن وضعية العائلة من خلال المنحة المقدمة والتي تقدر بـ200 د شهريا خاصة العائلة التي لها طفلان فأكثر.

بالنسبة لهدف النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد:

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

- الوضع الاقتصادي للبلاد والذي تسبب في تردي الأوضاع المادية لعائلات الأطفال.
- غياب التكوين المستمر للإطارات التربوية والمختصة.
- غياب وثائق موحدة بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والاطارات البيداغوجية التي تمكن من درس وضعية الطفل..
- غياب المشاريع الإفرادية لكل طفل حسب نوعية الصعوبة والتي تمكن من فهم طبيعة الطفل ومساعدته على الاندماج
- امتداد فترة الإقامة للأطفال بالمراكز المندمجة (فوق العشر سنوات) وهو ما يتعارض مع توجهات الإدماج.
- غياب التواصل بين بعض العائلات وأطفالها والذي يؤثر بصفة سلبية على الطفل وبالتالي عدم إمكانية إدماجه إضافة إلى الصعوبات النفسية والسلوكات الخطيرة التي تسببها.
- تعثر العمل الشبكي في بعض الأحيان بما يحول دون تمتيع بعض الأطفال بالتكوين المهني بما يؤمن لهم اندماجا أسهل في سوق الشغل وفي المجتمع.
- تدني المستوى الدراسي للأطفال المقيمين بالمراكز المندمجة وعدم كفاية التأطير المتوفر حاليا لضمان النجاح المدرسي.

التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:

❖ **بخصوص المؤشر نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتياتا، فسيتم العمل أساسا على:**

- متابعة تقدم تنفيذ مشروع حياة الطفل
- ضبط وثائق موحدة للإطارات المختصة.

- التكثيف في الزيارات والبحوث الاجتماعية
- إعداد الطفل للإدماج
- تطوير وسائل العمل ودعم الموارد البشرية
- النظر في إمكانية تركيز منظومة خاصة بمؤسسات الرعاية تضمن الإحصائيات الدقيقة للأطفال.
- توفير التكوين الملائم خاصة للإطارات المختصة
- تزفير دروس دعم للأطفال بالتنسيق مع الجمعية التونسية لجودة التعليم.

❖ **وبالنسبة للمؤشر نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي، يتم العمل على:**

- مواصلة منح منحة للطفل الواحد.
- العمل على تحسين العلاقة بين الطفل وأهله من خلال تكثيف زيارات الإطارات المختصة للعائلة
- إعداد ملف نفسي اجتماعي مدقق للطفل منذ دخوله المؤسسة لتسهيل فهم وضعيته في صورة نقلة الإطارات المتابعة لحالته.
- العمل على إيجاد حلول في ظل عدم تواجد الإطارات المختصة مثل تكليف بعض الإطارات العاملة بالمركبات للعمل ببعض المراكز المندمجة للشباب والطفولة إلى حين فتح باب الانتداب.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي 1-	2-	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	115856	105421	10435-	%91
	اعتمادات الدفع	115856	105421	10435-	91%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	4324	4230	94-	98%
	اعتمادات الدفع	4324	4230	94-	98%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	13778	13226	552-	96%
	اعتمادات الدفع	13778	13226	552-	96%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	28619	33630	5011	118%
	اعتمادات الدفع	15565	15561	-4	100%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**162576**	**156499**	**6077-**	**%96**
	اعتمادات الدفع	**149523**	**138438**	**11085-**	**%93**

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسبالأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــان الأنشطة	تقديرات 2022 ق.م أصلي أو تكميلي 1-	إنجازات 2022 2-	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
النشاط1: أنشطة القيادة والمساندة الخاصة ببرنامج الطفولة	131694	119870	11823-	%91
النشاط2: رصد ودراسات ولتوثيق و نشر ثقافة حقوق الطفل ودعم المشاركة	243	173	69-	%71
النشاط3 :تعليم عالي	653	633	20-	%97
النشاط4:حماية الطفولة المهددة وفي خلاف مع القانون	95	126	31	%133
النشاط5:الإعلامية و التكنولوجيا الموجهة للطفل والوقاية من مخاطر الفضاء الافتراضي	736	1876	1140	%255
النشاط6:اصطياف وترفيه	564	375	188-	%67
النشاط7 :التنشيط التربوي والاجتماعي والطفولة المبكرة	1334	1012	323-	%76
النشاط 8: أنشطة مندوبي حماية الطفولة	355	232	123-	%65
النشاط 9: رعاية الأطفال وإدماجهم	5161	4711	449-	%91
النشاطB : التفقد البيداغوجي والتكوين	1163	728	435-	%63

النشاط A: رعاية الأطفال بالوسط الطبيعي	7525	4649	2876-	%62
المجموع	**149523**	**134386**	**-15136**	**%90**

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

بلغت ميزانية سنة 2022 لبرنامج الطفولة 151194 أد وفق القانون الأساسي للميزانية و هي تمثل 73.05 % من حجم ميزانية المهمة ، غير أنه تم بمقتضى قانون المالية التكميلي التخفيض من نفقات التسيير ونفقات الاستثمار لتبلغ الميزانية 149523أد اي بنسبة تخفيض قدرها 1.11 %

وقد بلغت نسبة الإنجاز الجملية لميزانية برنامج الطفولة لسنة 2022 نسبة 90% أي باعتمادات قدرها 134386 أ د موزعة كما يلي حسب طبيعة النفقة دفعا:

- نسبة إنجاز **نفقات التأجير**: 91 %،
- نسبة إنجاز **نفقات التسيير**:97 %،
- نسبة إنجاز **نفقات التدخل**:67%،
- نسبة إنجاز **نفقات الاستثمار**:100%.

وقد سجل برنامج الطفولة عدة تحويلات اهمها:

- تحويل اعتمادات من نفقات التأجير لبرنامج الطفولة الى برنامج المرأة وتكافؤ الفرص لتغطية النقص في نفقات التأجير في بمبلغ يقدر بـ336أ د وذلك لتسجيل فائضا في اعتمادات التأجير والتي تعد اساسا لعدم انجاز الترقيات الخاصة بالسلك التربوي الاجتماعي بعنوان سنوات 2020، 2021 و2022.
- استعمال تحويلات القسط الثالث المفوض للمؤسسات بعنوان سنة 2021 واستغلال النفقات غير الموزعة ضمن نفقات التسيير التي بلغت نسبة انجازها 120% تعهدا سنة 2022
- كما تجدر الإشارة أنه لم يتم تحويل القسط الثالث 20% من اعتمادات الدفع الخاصة بقسم التسيير البالغة 996.3 أد إلى مؤسسات برنامج الطفولة وأن تفويض القسطين الأولين كذلك شهد تأخيرا كبيرا وهو ما انعكس على تنفيذ ميزانيات برنامج الطفولة.
- بالنسبة لنفقات التدخلات تم تفويض 89 % من جملة الاعتمادات المخصصة للتدخلات اعتمادات لفائدة المؤسسات العمومية التي ترجع بالنظر لبرنامج الطفولة.

- وبالنسبة للفاعل العمومي، فقد تم الاقتصار على تحويل القسط الأول المقدر بـ 816 اد من المبلغ التمويل العمومي والمحدد بقانون المالية الاصلي لسنة 2022 ب 1360 اي بنسبة 60 %وذلك لاخلال الجمعية بشروط التمويل العمومي المنصوص عليها بالامر عدد5183 والمتمثل خاصة في عدم التصريح بتلقي هبات اجنبية، وعدم احترام روزنامة صرف الأقساط كما التنصيص عليه باتفاقية الشراكة وعليه قامت وزارة المالية بطرح مبلغ 1800 أ.د من المبلغ المبرمج ليصبح الدعم الإجمالي للجمعية بعنوان سنة 2022، 1360 أ.د.
- بلغت اعتمادات نفقات الاستثمار بقانون المالية التكميلي 15565 أد أي بتخفيض قدره 675 أد مقارنة بقانون المالية الأصلي.

وتعتبر نسبة الإنجاز مهمة رغم النقص الفادح في الموارد البشرية واللوجيستية على المستوى المركزي، لكن ذلك لم يحول دون البلوغ النسبي للأهداف المرسومة ويتجلى ذلك من خلال إنجاز الأنشطة التالية:

- **بلغت نسبة تنفيذ نشاط أنشطة القيادة والمساندة** الخاصة ببرنامج الطفولة" 91 %باعتمادات 119870 أد مقارنة بالتقديرات 131694 أد ويعود تسجيل الفوارق أساسا إلى:
  - انتداب 210 إطار تربوي، 14 اخصائي نفساني و6 اخصائي اجتماعي، كما تمت ترقية سلك الإطارات التربوية بعنوان 2019، وترقية سلك الأخصائيين النفسانيين والأخصائيين الاجتماعيين، وسلك العملة والسلك الإداري المشترك تسمية 20 إطار بالإدارة المركزية، بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة، وبالمؤسسات العمومية الراجعة بالنظر لبرنامج الطفولة بمختلف الخطط الوظيفية. وقد اثرت جملة التدخلات لدعم الإطار التربوي في قيادة انشطة الطفولة الى الرفع من مستوى التأطير بمؤسسات الطفولة المبكرة ومؤسسات التنشيط التربوي والاجتماعي مما ادى الى الرفع الهدف النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد وذلك رغم إحالة 42 إطار وعون على التقاعد (14 عامل، 26 إطار تربوي، 1 متفقد شباب وطفولة) و عدم تنفيذ ترقيات الإطارات التربوية بعنوان سنوات 2020، 2021 و2022.
  - عدم انجاز الترقيات الخاصة بالسلك التربوي الاجتماعي بعنوان سنوات 2020، 2021 و2022.
  - صرف سوى 816 أد من 1360 أد المرصودة لفائدة الجمعية التونسية لقرى الأطفال "**س و س**" . حيث شملت المنحة 4 قرى، وبلغ عدد الأطفال الجملي المتعهد بهم 2871 منهم 1804ذكور و1067اناث (رعاية داخل القرى ودعم الاسر) مما اثر على قاعدة المنتفعين بالمشروع و تنفيذ المحور الاستراتيجي للحماية و التعهد بالأطفال المهددين وذلك رغم تسجيل نسبة نجاح مدرسي (أساسي80 % وثانوي 40% وبكالوريا40% (7أطفال).

- **نشاط رصد ودراسات ولتوثيق ونشر ثقافة حقوق الطفل ودعم** المشاركةالذي حقق 71% كنسبة تنفيذ لعدم توصله لإنجاز الدراسات المبرمجة.

هذا وبلغت نسبة إنجاز نشاط التعليم العالي نسبة97 %وتم دعمه باعتمادات إضافية بسبب تقدم انجاز تجهيز المؤسسة.

- **كانت نسبة تنفيذ نشاط الإعلامية الموجهة للطفل** 255% ويعود ذلك أساسا إلى استكمال تنفيذ صفقات التجهيزات والتي من بينها تجهيزات الروبوتيك وهي التي سترفع من انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.
- **أما نشاط الطفولة المهددة وفي خلاف مع القانون الذي** سجل كذلك نسبة تنفيذ تقدر بـ 133%ويعود ذلك للسرعة في تجهيز مكاتب مندوبي حماية الطفولة.
- **بالنسبة لنشاط الاصطياف والترفيه**، يعود الفارق في التنفيذ إلى عدم صرف اعتمادات التهيئة المخصصة لتوسعة مركز اصطياف وترفيه الأطفال وبالتالي وهو مل سينعكس على تطور انتفاع الأطفال بهذه الخدمات.
- **بلغ تنفيذ نشاط التنشيط التربوي الاجتماعي** نسبة 76% وقد تم تحقيق نسبة انجاز لهذا المؤشر سنة 2022 تقدر بـ (-22٪) في حين كانت نسبة التقديرات المدرجة المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2022 (-14٪) أي أن المؤشر شهد نسبة تطور سلبية أكثر مما كان مقدرا له بلغت (8٪) كما بلغت نسبة انجاز هذا المؤشر سنة 2022 مقارنة بالتقديرات الخاصة به 1.57٪ .

ويعود هذا الفارق بين النسبة المتوقعة والمنجزة أساسا إلى:

- تراجع عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بمؤسسات الطفولة العمومية سنة 2022 الذين بلغ عددهم 333507 طفل بعد أن كان عددهم 430 283 طفل سنة 2021 في حين كانت تقديرات سنة 2022 في حدود 300000 طفل.

- الغلق الوقتي أو تواصل الغلق الوقتي لـ 22 مؤسسة طفولة (15 نادي أطفال و7 مركبات طفولة) بسبب تداعي البنية الأساسية ولأشغال التهيئة التي لم تنطلق بعد في بعض المؤسسات نظرا لضعف الميزانيات المرصودة لتهيئة مؤسسات الطفولة وما ينجر عن ذلك من عجز عن الاستجابة لكافة الطلبات الملحة مما يؤثر على عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.

- تواصل ضعف نسبة التأطير بعدد كبير من مؤسسات الطفولة نظرا للعدد المحدود من الإطارات التربوية المنتدبة حديثا (210إطار) حيث أنها لا تغطي الحاجيات الحقيقية للمؤسسات مع إعطاء الأولوية في تعيينها لرياض الأطفال العمومية ومؤسسات الطفولة المغلقة.

- تحويل عدد من نوادي الأطفال العمومية إلى رياض أطفال عمومية.

- ويبقى مؤشر الانجاز دون المأمول وبعيدا عن عدد الأطفال الذي تم تسجيله سنة 2019 قبل ظهور فيروس كوفيد 19 والذي تجاوز 940000 طفل.

- **بلغ تنفيذ نشاط أنشطة مندوبي حماية الطفولة**:100%بلوغ مؤشر نسبة التعهد بالأطفال المهددين من قبل مندوبي حماية الطفولة.
- **بلغ تنفيذ نشاط رعاية الأطفال وإدماجهم** نسبة 91% حيث لم تصل النسبة للتقديرات المتوقعة ويعود ذلك إلى التأخر في تحويل الاعتمادات للمراكز المندمجة للشباب والطفولة بمامن شأنه أن يؤثر على الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي وعدم انتظام تقديم المنحة المخصصة للعائلات كما من شأنه أن يتسبب في رجوع حالة التهديد للطفل.
- هذا وإن التحكم في نفقات التسيير بعدم تحويل القسط الثالث وتقادم أسطول النقل بالمراكز المندمجة ساهم في الحد من تنقلات الإطارات المختصة للقيام بالزيارات مما يؤثر سلبا على نسبة إدماج الأطفال.
- إن بلوغ نسبة تنفيذ63%**لنشاط التفقد البيداغوجي والتكوين يعد** منخفضا رغم إنجاز 44387 عملية بيداغوجية أمنها 46 متفقدا و165 مساعدا بيداغوجي ساهمت في الكشف عن فضاءات فوضوية وإصدار 369 قرار غلق.
- **حقق نشاط رعاية الأطفال بالوسط الطبيعي** نسبة تنفيذ تقدر بـ 62% وهي تعتبر نسبة متوسطة مقارنة بالتقديرات إذ تنعكس سلبا على جودة خدمات الرعاية بالوسط الطبيعي وذلك يعود إلى التأخر في صرف الاعتمادات المرصودة. وبلغ عدد الأطفال المكفولين بمركبات الطفولة 4700 خلال سنة 2022 مقابل 4461 خلال سنة 2021.

لقد تم تحقيق نسبة انجاز لهذا المؤشر سنة 2022 تقدر بـ (-22٪) في حين كانت نسبة التقديرات المدرجة المشروع السنوي للقدرة على الاداءلسنة 2022 (-14٪) أي أن المؤشر شهد نسبة تطور سلبية أكثر مما كان مقدرا له بلغت (8٪) كما بلغت نسبة انجاز هذا المؤشر سنة 2022 مقارنة بالتقديرات الخاصة به 1.57٪ .

ويعود هذا الفارق بين النسبة المتوقعة والمنجزة أساسا إلى:

- تراجع عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بمؤسسات الطفولة العمومية سنة 2022 الذين بلغ عددهم 333507 طفل بعد أن كان عددهم 430 283 طفل سنة 2021 في حين كانت تقديرات سنة 2022 في حدود 300000 طفل.
- الغلق الوقتي أو تواصل الغلق الوقتي لـ 22 مؤسسة طفولة (15 نادي أطفال و7 مركبات طفولة) بسبب تداعي البنية الأساسية ولأشغال التهيئة التي لم تنطلق بعد في بعض المؤسسات نظرا لضعف الميزانيات المرصودة لتهيئة مؤسسات الطفولة وما ينجر عن ذلك من عجز عن الاستجابة لكافة الطلبات الملحة مما يؤثر على عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.

- تواصل ضعف نسبة التأطير بعدد كبير من مؤسسات الطفولة نظرا للعدد المحدود من الإطارات التربوية المنتدبة حديثا (210إطار) حيث أنها لاتغطي الحاجيات الحقيقية للمؤسسات مع إعطاء الأولوية في تعيينها لرياض الأطفال العمومية ومؤسسات الطفولة المغلقة.

- تحويل عدد من نوادي الأطفال العمومية إلى رياض أطفال عمومية.

ويبقى مؤشر الانجاز دون المأمول وبعيدا عن عدد الأطفال الذي تم تسجيله سنة 2019 قبل ظهور فيروس كوفيد 19 والذي تجاوز 940000 طفل.

البرنامج عدد 3:

كبار السن

رئيس البرنامج: السيدة إيمان بالشيخ

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 02 جانفي 2019

1- نتائج أداء البرنامج:

حرصت مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن على مزيد دعم الحماية الاجتماعية لكبار السن باعتبارها مسألة حقوقية وذات أولوية تنموية، كما عملت على تنويع البرامج ووضع الآليات الكفيلة بتلبية حاجيات هذه الفئة.

ومن هذا المنطلق، ينبني برنامج كبار السن على **استراتيجية** واضحة غايتها تأمين رفاه كبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية والاستثمار الأمثل في كفاءاتهم وخبراتهم بما يضمن مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة

والمسار التنموي للبلاد بما يحقق رفاهيم الاجتماعي والصحي، وذلك وفق **رؤية** تعتمد مبدأ المساواة الشاملة وتكافؤ الفرص:**"كبار السن يعيشون بكرامة وفي انسجام وتكامل مع الأجيال الأخرى في مجتمع داعم لهم"** وذلك من خلال:

- تطوير الأطر القانونية التي تعنى بقطاع كبار السن مواكبة لتطور حاجياتهم خاصة وأن شريحة كبار السن ستبلغ مع موفى سنة 2029 الـ17.7 .%
- تمكين كبار السن من خدمات الوقاية والحماية الاجتماعية والقانونية لضمان ظروف عيش كريمة لفائدتهم.
- الحفاظ على كبار السن في محيطهم الطبيعي وفي وسطهم العائلي حفاظا على توازنهم النفسي.
- تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية وملاءمتها للحاجيات الخصوصية لكبار السن وجعلها أكثر استجابة لتطلعاتهم على المستوى المحلي والجهوي.
- تثمين كفاءات كبار السن وإدماجهم في الحياة العامة ضمانا لمشاركة فاعلة في المجتمع.
- دعم المساواة بين كبار السن من الجنسين في مختلف جهات البلاد وتعزيز تكافؤ الفرص بينهم في النفاذ لمختلف الخدمات حيث أن عدد الإناث تجاوز عدد الذكور ومن المتوقع أن تزيد هذه الفجوة في السنوات القادمة.

ولتنفيذ رؤيته الاستراتيجية وجه برنامج كبار السن تدخلاته على محورين استراتيجيين أساسيين:

- **المحور الاستراتيجي 1**: حماية كبار السن ورعايتهم.
- **المحور الاستراتيجي 2**: إدماج كبار السن في الحياة العامة والاستثمار في كفاءاتهم.

وقد ساهم الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي في تنفيذ سياسة برنامج كبار السن باعتباره فاعل عمومي للبرنامج. حيث مثلت نسبة الاعتمادات المرصودة له 74 % من جملة الاعتماد المرصود لبرنامج كبار السن.إذ يشرف الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي على تسيير 12 مؤسسة بعدد من ولايات الجمهورية (منوبة- قرمبالية- منزل بورقيبة- باجة- جندوبة- الكاف- القيروان- القصرين- سوسة- قفصة- قمرت – سيدي بوزيد) وذلك وفق اتفاقية شراكة وعقد الأداء،

من أبرز أهدافهما تحسين ظروف العيش بمؤسسات الرعاية والرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية لكبار السن المقيمين والبالغ عددهم 364 مسنا ومسنة 64 % منهم رجالا. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي قد حقق نسبة تغطية بالموارد البشرية بالنسبة لسنة 2022 تفوق 64 %، وقد ساهم بذلك في بلوغ الأهداف المرسومة.

الهدف الاستراتيجي 1.1: ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "حماية كبار السن ورعايتهم". وقد شهد هذا الهدف سنة 2022 تطورا نسبيا حيث كان الحفاظ على كبار السن وضمان ظروف عيش ملائمة لهم وحمايتهم من كل أشكال العنف وسوء المعاملة من أولويات جماز بلا . كما تم تكثيف زيارات المتابعة والتفقد لمختلف المؤسسات الخاصة والعامة لضمان ظروف إقامة طيبة لكبار السن ومستوى من الخدمات يستجيب لمعايير الجودة المعمول بها.

المؤشر 1.1.1 : نسبة التعهد بحالات العنف المسلط على كبار السن التي تم الإشعار بها:

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	85	90	% 95	% 80	% 84	% 97	2024

ركّز برنامج كبار السن طيلة سنة 2022 مركزيا وجهويا على التعهد بكبار السن من العنف المسلط ضدهم كما تمت حمايتهم من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المترتبة عن تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، حيث تم التعهد بحالات العنف المسلط على كبار السن بنسبة 80 %من جملة الاشعارات مقارنة بتقديرات سنة 2022 والمقدرة بـ 95 % .

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم بلوغ النسبة المنشودة في التعهد بالوضعيات نظرا لصعوبة تغطية جل حالات العنف المسلط على كبار السن وذلك للأسباب التالية:

- يبقى العنف المسلط على كبار السن من الظواهر المسكوت عنها في المجتمع التونسي مقارنة بالعنف المسلط على النساء والأطفال،
- عدم الاختصاص لبعض الوضعيات الواردة،
- انتفاء شروط التدخل (الوضعية ليست محل تهديد)،
- زوال أسباب التهديد،
- وفاة المعني بالأمر،
- تعذر الاتصال بالمعني بالأمر وخاصة بالنسبة للإشعارات الواردة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

❖ **المؤشر 1.1 .2 :عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة:**

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	118	165	170	146	% 86	180	2024

بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر 86 %مقارنة بالتقديرات، حيث بلغ عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة 146 مسنا مقابل تقديرات بلغت 170 مسن سنة 2022، وهي نسبة تعدّ هامة نسبيا رغم عدم بلوغ التقديرات المنشودة ويعود ذلك للأسباب التالية:

- وفاة بعض المسنين المكفولين،
- إيقاف المنح المسندة لبعض العائلات على إثر تغيير وضعية الكفالة (انتقال المسن بالسكنى إلى مقر بعيد عن مقر العائلة الكافلة، تدني مستوى رعاية المسن المكفول من قبل أفراد العائلة الكافلة...).

- نقص أنشطة التوعية والتحسيس والتعريف بهذا البرنامج من قبل الهياكل الجهوية للوزارة والجمعيات العاملة في المجال نظرا لتركيز العمل طيلة السنة المنقضية على الوقاية والحماية من خطر جائحة كورونا.
- تداخل عدة أطراف في تكوين ملفات الكفالة (الشؤون الاجتماعية، المجالس الجهوية للولايات، الصحة).

❖ **المؤشر 3. 1.1 : نسبة التغطية بالخدمات الرعائية:**

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	% 47.2	50	%55	53 %	% 96	65	2024

تعكس نسبة الإنجاز لهذا المؤشر مدى استجابة الإدارة **لطلبات الخدمات الرعائية** الواردة عليها، وذلك سواء بالنسبة إلى الخدمات المقدمة لكبار السن في إطار الرعاية المؤسساتية أو تلك المقدمة في إطار أنشطة الفرق المتنقلة. حيث تم تسجيل نسبة مرتفعة مقارنة بالتقديرات التي بلغت 96 %، وهي نسبة هامة مقارنة بالتقديرات وذلك للأسباب التالية:

- **فيما يتعلق بنسبة التغطية بالخدمات الرعائية داخل مؤسسات الرعاية:**

- تدعيم الإطار العامل بالإطارات الشبه طبية بمؤسسات الرعاية، أثر ايجابيا على جودة الخدمات المسداة.
- مواصلة أشغال التهيئة والبناء للترفيع في طاقة استيعاب مؤسسات رعاية كبار السن بالقيروان والقصرين كما تم توزيع المقيمين بهذه المؤسسات ومقيمي مؤسسة جندوبة على بقية المؤسسات.

- **أما فيما يتعلق بنسبة التغطية بالخدمات في إطار الفرق المتنقلة** فيه مازالت دون المأمول:

- تسيير الفرق المتنقلة أساسا من قبل جمعيات جهوية ومحلية لرعاية المسنين عاجزة عن توفير وثائقها القانونية ولا تلتزم بالآجال القانونية لتقديم ملفات التمويل العمومي.
- نقص في عدد الأعوان المتعاقدين بالجمعيات المسيرة لهذه الفرق.

- عدم توفر وسائل نقل بالنسبة إلى بعض الجمعيات الناشطة وتقادمها.

الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف والتدابير المتخذة لتجاوزها:

بالرجوع إلى المؤشرات السابقة الذكر، نلاحظ تحقيقا نسبيا للنتائج المرجوة من الهدف الاستراتيجي المتمثل في ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن، ويعود ذلك إلى الإشكاليات التالية:

- جلّ البرامج الموجّهة لكبار السن تُنفّذ عن طريق جمعيات تقتصر مواردها على الدعم المادي المقدم من طرف الدولة علاوة عن افتقارها للأعوان المختصة والخبرة في المجال،
- غياب دليل مرجعي ودليل إجراءات لتنظيم عمل مختلف المتدخلين الميدانيين ومدعمات فنية مُقيّسة لإنجاز البحوث والتقارير الاجتماعية،
- غياب النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة لبعض الخدمات والمهن الموجهة لكبار السن (إحداث شركات الخدمات، نظام أساسي لأعوان الإحاطة الحياتية...)،
- عدم اعتماد الفرق المتنقلة على منهجية موحدة للتدخل،
- اقتصار موارد الجمعيات على الدعم المادي المقدم من طرف الدولة،
- صعوبة استقطاب العائلات الراغبة في الكفالة.

ويسعى برنامج كبار السن إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات لتجاوز الإشكاليات المطروحة من أهمها:

- دعم قدرات مختلف المتدخلين في مجال التعهد بكبار السن وذلك من خلال:
  - رسكلة وتكوين الأعوان والعاملين بمؤسسات الرعاية.
  - تكثيف الزيارات الميدانية لرؤساء المصالح الجهويين مع الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لفائدة كبار السن.
  - تأطير رؤساء المصالح الجهوية للرفع من عدد المسنين المتكفل بهم في وسط عائلي بديل.
- تخصيص اعتمادات لتكوين الأعوان العاملين بمؤسسات الرعاية والتنصيص على ذلك ضمن اتفاقية الشراكة الممضاة مع الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.

- توحيد الإجراءات من خلال إعداد مدعمات فنية مُقيّسة لإنجاز البحوث والتقارير الاجتماعية واعداد دليل إجراءات في الغرض.
- التكثيف من جلسات العمل بالولايات والمعتمديات والعمادات للتعريف بالإيداع العائلي لكبار السن والعمل على إعداد بنك معلومات في العائلات الكافلة بالتنسيق مع الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي 2.1: دعم حقوق كبار السن والاستثمار في تجاربهم وكفاءاتهم

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "إدماج كبار السن في الحياة العامة والاستثمار في كفاءاتهم". وقد شهد هذا الهدف تطورا ملموسا خلال سنة 2022 حيث شهدت النوادي النهارية إقبالا ملحوظا لكن يبقى مؤشر نسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية دون المأمول رغم أهميته في إدماج كبار السن والمتقاعدين في الحياة العامة.

المؤشر 2.1. 1 : عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن:

وحدة المؤشر	انجازات 2020*	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بالتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	-	120	130	839	% 645	150	2024

*مؤشر جديد

استعادت هذه النوادي أنشطتها وتم تسجيل تطورا ملحوظا سنة 2022 بانخراط 839 مسنا ومسنة أي بنسبة انجاز بلغت 839 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك لتدني قيمة التقديرات الأولية للمؤشر التي ضبطت أثناء فترة الكورونا والتي تزامنت مع غلق الفضاءات للتقليل من الإصابة بالعدوى. وهذا التطور لايعكس ما تم بلوغه فعليا إذ يبقى عدد النوادي النهارية التي تتمركز خاصة بجهة الجنوب التونسي (تطاوين-مدنين-قابس-قبلي). محدودا .

المؤشر 2.1. 2 : نسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية:

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	مؤشر جديد	40	% 45	0	0	% 55	2024

لم يتسن تسجيل أي نسبة انجاز بالنسبة لهذا المؤشر للأسباب التالية:

- عدم انخراط الجمعيات ضمن هذا النشاط وضعف تجربتها في التصرف في السجل الوطني للكفاءات من كبار السن والمتقاعدين.
- غياب مسالك إدماجية متنوعة وعدم القدرة على التصرف في الكفاءات من كبار السن والمتقاعدين.
- غياب الحوافز التي تشجع المتقاعدين على الإقبال على العمل التطوعي والانخراط في النسيج الجمعياتي.
- غياب دليل حول حقوق المتقاعد وإجراءات التقاعد.
- تداخل ملف المتقاعدين بين عديد الوزارات والهياكل.

الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف والتدابير المتخذة لتجاوزها:

بالرجوع إلى المؤشرات السابقة الذكر، نلاحظ تحقيقا نسبيا للنتائج المرجوة من الهدف الاستراتيجي المتمثل في دعم حقوق كبار السن والاستثمار في تجاربهم وكفاءاتهم، ويعود ذلك إلى الإشكاليات التالية:

- هشاشة المأسسة لبعض النوادي النهارية الناشطة.
- عدم استجابة الجمعيات المسيرة لنوادي نهارية لشروط الأمر المتعلق بالتمويل العمومي للجمعيات.
- ضعف امتلاك الجمعيات العاملة في مجال كبار السن للإقتدار المنهجي على التجديد والتطوير الذاتي.
- ضعف التنسيق بين الهياكل المتدخلة في مجال المتقاعدين.

وللحد من الإشكاليات والصعوبات المذكورة، يسعى برنامج كبار السن إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات من أهمها:

- الشروع في إعداد كراس شروط إحداث وتسيير نوادي نهارية لكبار السن.
- دعم قدرات بعض النوادي النهارية من خلال تأطير ومساندة الجمعيات المسيرة للنوادي النهارية.
- تعميم النوادي النهارية على مختلف ولايات وعدم اقتصارها على ولايات الجنوب.
- مراجعة الخطة الوطنية للإعداد للتقاعد ولشيخوخة نشيطة.
- بلورة مشاريع في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى المحلي والجهوي بالشراكة مع الجمعيات العاملة في مجال كبار السن والمجال الإجتماعي عموما وذلك بإدماج كبار السن وتوظيف خبراتهم في التنمية وتحسين خدمات الرعاية بالبيت وضمان ديمومتها.
- مراجعة المؤشر المتعلق بنسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية ضمن المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 لتعذر تنفيذه.

2- **نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:**

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــان النفقات	تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات

		ق.م التكميلي(1)	(2)	المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	755	720	-35	95%
	اعتمادات الدفع	755	720	-35	95%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	48	28	-20	58%
	اعتمادات الدفع	48	28	-20	58%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	16000	15940	-60	100%
	اعتمادات الدفع	16000	15940	-60	100%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	5317	5159	-158	97%
	اعتمادات الدفع	1688	1688	0	100%
المجموع	اعتمادات التعهد	22120	21847	-273	99%
	اعتمادات الدفع	18491	18376	-115	99%

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إ. الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــان الأنشطة	تقديرات	إنجازات	الإنجازات مقارنة	نسبة الإنجاز

	2022 أصلي أو تكميلي (1) ق م	2022 (2)	بالتّقديرات (1) - (2)	% (1) /(2)
نشاط عدد 1(*) أنشطة القيادة والمساندة الخاصة بالبرنامج	17368.2	17253.2	115-	%99
نشاط عدد 2 الرعاية والإحاطة والإدماج	1122.8	1122.8	0	%100
المجموع	**18491**	**18376**	**115-**	**%99**

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

قدرت الاعتمادات الخاصة ببرنامج كبار السن بـ 18440 أد بعنوان سنة 2022، وتمثل قرابة نسبة 9 % من مجموع اعتمادات المهمة.

وقد بلغت نسبة الإنجاز الجملية لميزانية **برنامج كبار السن لسنة 2022 99 %** ،أي باعتمادات قدرها **21847 أد تعهدا و18376 أد دفعا موزعة كما يلي حسب طبيعة النفقة:**

- **نسبة إنجاز نفقات التأجير: 95 %،**
- **نسبة إنجاز نفقات التسيير: 58 %**
- **نسبة إنجاز نفقات التدخل: % 100**
- **نسبة إنجاز نفقات الاستثمار: 97 %.**

وتجدر الإشارة أنه تم طرح 20 % من نفقات التسيير ولم يتم تحويل القسط الأخير منها الى المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.

كما تم طرح 15 أد من الاعتماد المخصص لإعادة بناء مؤسسة رعاية المسنين بسوسة، 75 أد من اعتماد مخصص لتهيئة مؤسسة قمرت و 22.5 أد من الاعتماد المخصص لإعداد دراسة تقييميه لأنشطة الفرق المتنقلة والتي من شانها التأثير عن جودة الخدمات المقدمة لكبار السن وعن توفير فضاءات صديقة لكبار السن.

هذا وتم تدعيم ميزانية كبار السن بـ 247 أد لشراء حافلة لفائدة مقيقمي مؤسسة رعاية كبار السن بقمرت والتي من شانها أن تكفل لكبار السن الحق في الترفيه والانفتاح عن الفضاء الخارجي للمؤسسة.

وتعتبر نسبة الإنجاز مهمة حيث لم يحل النقص الفادح في الموارد البشرية واللوجيستية على المستوى المركزي دون البلوغ النسبي للأهداف المرسومة ويتجلى ذلك خاصة في التحسن الواضح في جودة الخدمات المسداة لفائدة كبار السن (بمؤسسات الرعاية أو بمحيطهم الطبيعي)، ويبرز هذا من خلال إنجاز أنشطة البرنامج التالية:

* نشاط 1- قيادة ومساندة برنامج كبار السن:

قدرت القيمة الجملية لنشاط **قيادة ومساندة برنامج كبار السن** بـ 17368.2 أد وقد تم صرف اعتماد جملي قدره 17253.2 أد أي بنسبة 99.3 % ، علما وأن 85.5 %من الاعتماد المرصود لهذا النشاط مخصصة لإسداء الخدمات الاجتماعية والصحية بمؤسسات الرعاية والذي يتولى الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي تنفيذه باعتباره فاعل عمومي لبرنامج كبار السن.

وتعتبر نسبة انجاز نشاط قيادة برنامج كبار السن هامة وذلك خاصة لارتباط هذا النشاط بالهدف الاستراتيجي الأول "**ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن**" حيث تم التركيز خلال سنة 2022 على تحسين جودة الخدمات المقدمة لفائدة مقيمي مؤسسات الرعاية وضمان بيئة صديقة تضمن مقومات العيش الكريم اذ تم التعهد بصرف اعتماد يقدر بـ 5317 أد لبناء وإعادة تهيئة وتجهيز مؤسسات الرعاية. وخاصة يبرز ذلك في تطور المؤشر الثالث والمتمثل في " نسبة التغطية بالخدمات الرعائية " وخاصة منها المقدمة بمؤسسات الرعاية اذ تم تكثيف زيارات المتابعة والتفقد المركزية منها والجهوية للاطلاع عن قرب عن مدى استجابتها لكراس الشروط.

وقد قدرت المنحة المرصودة إلى الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي من ميزانية وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بعنوان سنة 2022، 14801أد:

* منحة تأجير أعوان مؤسسات الرعاية: 12501 أد.

* منحة تسيير مؤسسات الرعاية:2300 أد.

وقد تم تحويل 100 % تعهدا ودفعا، والجدير بالذكر أن مؤسسات الرعاية قد شهدت تحسنا ملحوظا على مستوى نوعية الخدمات المسداة وظروف الإقامة بها رغم أنها مازالت بحاجة ماسة إلى الدعم بالموارد البشرية.

أما **نفقات تأجير** أعوان برنامج كبار السن والمقدرة بـ755 أد، فقد غطت مصاريف التاجير وسجلت فواضل بقيمة 35 أد.

أما بالنسبة إلى **ميزانية الاستثمار والمقدرة بـ 1800 أد**، فقد تم تفويض اعتمادا قدره 1688أد، وذلك لتحسين البنية الأساسية لمراكز الرعاية وتهيئتها وتجهيزها (تهيئة مؤسسة قمرت وسوسة) حتى تستجيب لمواصفات تضمن العيش الكريم للمقيمين وللترفيع في طاقة استيعابها والرفع من مستوى الخدمات المسداة.

والملاحظ انه لم يتم بلوغ النسبة المرجوة من الإنجاز نظرا لتعطل نسق تنفيذ المشاريع على مستوى الجهات مما ساهم في تأخر إعادة بناء وتهيئة مؤسستي رعاية المسنين بالقيروان والقصرين.

أما بالنسبة إلى **النوادي النهارية لكبار السن**، والمرصود لفائدتها اعتمادا قدره 50 أد لفائدة نواد نهارية نموذجية بكل من تونس وسليانة وبن عروس لم تتقدم الجمعيات المشرفة على تسيير هذه النوادي بملفات تمويل عمومي في الغرض وفي الاجال.

وبخصوص **الجمعيات العاملة في مجال كبار السن**، والمرصود لفائدتها اعتمادا قدره 50 أد، فقد تم صرف اعتمادا قدره 40 أد لفائدة 08 جمعيات بولايات الجنوب التونسي بعنوان تنظيم أنشطة ترفيهية وتثقيفية لفائدة كبار السن.

وهو ما ادى الى الرفع من نسبة انجاز مؤشر "نسبة التعهد بحالات العنف المسلط على كبار السن التي تم الإشعار بها" و مؤشر" نسبة التغطية بالخدمات الرعائية"، و بالتالي تحقيق الهدف "الاستراتيجي الأول ضمان ظروف ملائمة لكبار السن "

* نشاط2: الرعاية والإحاطة والإدماج (نشاط جهوي):

قدرت القيمة الجملية لنشاط **الرعاية والإحاطة والإدماج** لبرنامج كبار السن بـ 1122.8 أد وقد تم صرف كامل الاعتماد، وقد تم تحقيق نسبة إنجاز مرضية لهذا النشاط المخصص أساسا لتقديم خدمات القرب لفائدة كبار السن ببيوتهم والرامي أساسا إلى الحفاظ عليهم في محيطهم الطبيعي.

ويقدر الاعتماد المخصص **للفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لفائدة كبار السن** بـ 691 أد، وتم تفويض 100 % تعهدا ودفعا إلى المندوبيات الجهوية وقد تم بمقتضى هذا البرنامج انتفاع ما يناهز عن 3500 مسنا ومسنة من خدمات هذه الفرق وبالتالي يعتبر هذا النشاط قد حقق نسبيا الهدف المرجو منه على أن يتم مواصلة العمل على الرفع من جودة الخدمات ومزيد دعم هذه الفرق بالموارد البشرية اللازمة في السنوات القادمة لضمان نجاعة تدخلاتها.

أما بخصوص الاعتماد المرصود بعنوان **الإيداع العائلي لكبار السن والمقدر** بـ 408 أد، فقد تم تفويض 100 % تعهدا من الاعتمادات إلى المندوبيات الجهوية، علما وأن سنة 2022 شهدت ارتفاعا في عدد المسنين المكفولين في إطار برنامج الإيداع العائلي من 115 إلى 146وتبقى هذه النسبة دون المأمول ويعمل برنامج كبار السن على مزيد التعريف بهذا النشاط حيث تمت طباعة مطويات وتوزيعها على مختلف الجمعيات والهياكل ذات العلاقة إلى جانب السعي إلى الترفيع في منحة الإيداع العائلي لتشجيع العائلات واستقطابها للإقبال على هذا النشاط.

وهو ما ادى الى الرفع من نسبة انجاز المؤشر 2 "عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة" و المؤشر 3 "نسبة التغطية بالخدمات الرعائية" و بالتالي تحقيق الهدف الأول ضمان ظروف ملائمة لكبار السن والمقدمة بالوسط الطبيعي للمسن.

وقد أثرت نسبة الإنجاز بالأنشطة السابقة الذكر على تحقيق الهدفين المتعلقين بضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن ودعم حقوق كبار السن والاستثمار في تجاربهم وكفاءاتهم.

البرنامج عدد 4:

القيادة والمساندة

رئيس البرنامج:السيد نايل العيادي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 01 أكتوبر 2020

1- نتائج أداء البرنامج:

تتمثل غاية برنامج القيادة والمساندةبمهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن في تأمين واسداء الخدمات ذات الإختصاص وتوفير الدّعم اللوجستي والمادّي لجميع البرامج بما ينسجم مع المبادئ العامّة والمعايير الدولية والوطنية في مجالات تكريس الحوكمة والقيادة الرشيدة والتصرف الناجع في الموارد البشرية والمالية ضمانا لديمومة ميزانية المهمّة

ومن هذا المنطلق، ينبني برنامج القيادة والمساندة على **إستراتيجية** واضحة قوامها دعم البرامج الخصوصيةعلى تحقيق أهدافها وتحسين أدائها وذلك من خلال جملة من الأنشطة المتعلقة بمصالح الشؤون المالية والموارد البشريّة والإتصال والمنظومات المعلوماتية كما تضّم كل مايهمّ النزاعات والشؤون القانونية إضافة إلى الشراءات العمومية.

ويهدف برنامج القيادة والمساندة من خلال الدور الموكول إليه أساسا إلى تحقيق **رؤية شمولية** ترتكز خاصة على:

- دعم ومساندة المندوبيات الجهوية لضمان اشعاعها جهويابتفعيل سياسة اللامركزية والاستقلالية المالية خاصة على مستوى الأجور،
- دعم الإستثمار الجهوي وضمان خدمات القرب في مجال المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن
- تجميع المقرات الإدارية وإحكام التصرف في كافة الموارد المتاحة للبرنامج،

ولتنفيذ **رؤيته** وجّه برنامج القيادة والمساندة تدخلاته على المحورين الاستراتيجيين التاليين:

1. **المحور الأول: "ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية"** وذلك من خلال تعزيز آليات القيادة من قبل رئيس المهمّة، رئيس الديوان والديوان، التي تتمثّل مهمّتهم الرئيسة في التنسيق، والتناغم بين البرامج العمومية، ومتابعة الأداء لمختلف البرامج، من خلال التواصل بين مختلف أنشطة المهمة والسهر على تطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية ولجان القيادة والمتابعة والتقييم وندوة التقييم وندوة المديرين والمديرين العامين.
2. **المحور الثاني : " ترشيد التصرف في الموارد (البشرية ، المالية، اللوجستية) باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا"**وذلك بتقليص الفوارق بين الرجال والنساء من خلال العمل على تطوير نسبة تحقيق المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي

الهدف 1.9:تطوير حوكمة المهمّة والبرامج العمومية

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "**ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية**"وقد تم ضبطه وفق التوجهات العامة وحسب التعهدات التي انخرطت فيها مهمّة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن لمساندة المجهود الوطني في مقاومة الفساد من خلال ارساء وتطبيق القواعد الخاصّة بالحوكمة الرشيدة والمتمثلة أساسا في:

- متابعة وتقييم والمصادقة على أداء برامج المهمّة
- التنسيق مع الهياكل الحكومية والغير الحكومية في المسائل الأفقية
- المراقبة والبرمجة والدراسات

هذا وقد تم تحقيق نسبة محترمة للنتائج المرجوة من هذا الهدف ويعود ذلك إلى المجهودات المبذولة لتكريس مبدأ الشفافية في تبادل المعلومة مع جميع المتعاملين مع المهمة وتسهيل عملية النفاذ إلى الخدمات الإدارية الموجهة للعموم بالإضافة إلى نشر المعطيات والتقارير ووضعها على ذمة طالبيها

❖ **المؤشر 1.1.9 : النسبة السنوية لإنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة**

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	20	50	55	55	100	75	**2024**

يبرز هذا المؤشر مدى تنفيذ القرارات وتوصيات لجان القيادة الموجودة على مستوى الديوان ، وفي هذا السياق تعمل الوزارة على تنظيم وتجميع المعطيات من خلال تحديد المسؤوليات لإضفاء النجاعة المطلوبة على القرارات والتوصيات المتخذة

وقد تم بلوغ النسبة المنشودة لسنة 2022 وهي 55 %وهي نسبة تعادل التقديرات وذلك باعتبار أن المصالح المعنية أحرزت تقدّم في عملية تجميع وتنظيم المعطيات المنبثقة عن لجان القيادة إلى جانب تنفيذ التوصيات المنبثقة على ندوة المديرين المنعقدة خلال سنة 2022 خاصة فيما يتعلق بالانطلاق في إحداث مؤسسات الطفولة المبكرة وكبار السن وتهيئة وصيانة المؤسسات الجاهزة والغير المستغلة واعادة توظيفها بما يتلاءم مع حاجيات الفئات الهشة من كبار السن والنساء ضحايا العنف والأطفال ذوي الوضعيات الخاصة...

المؤشر 2.1.9: نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة:

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة المئوية	40	60	80	85	106	100	2024

يساهم هذا المؤشّر في تكريس مبدأ الشفافية مع جميع طالبي المعلومة، وقد بلغت نسبة إنجازه 85 % وهي نسبة تجاوزت التقديرات المتوقعة لسنة 2022بنسبة 106 %وذلك يعود بالأساس إلى المجهودات المبذولة في نشر المعلومات والمعطيات الإحصائية والسياسات والبرامج على موقع الواب الخاص بالوزارة، بالإضافة إلى العمل على تحيين المعلومات بصفة دورية وتسهيل عملية الولوج والاطلاع على الوثائق إدارية وكراسات الشروط ومختلف الخدمات التي تهم العموم، وقد ساهم في دعم هذا المجهود الحرص المتواصل على توفير التجهيزات الإعلامية مما ساعد على دعم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط وتعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة،

ولمزيد تيسير عملية الولوج إلى خدمات الانصات الموجهة إلى الفئات الاجتماعية الهشة تم احداث ثلاث خطوط خضراء تهم قطاعات المرأة والطفولة وكبار السن،

المؤشر 3.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصّة بالمهمّة للعموم:

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة المئوية	20	60	80	80	100	100	2024

يساهم هذا المؤشر في تكريس مبدأ الشفافية وحوكمة التصرف في المعطيات وإتاحتها لجميع طالبي المعلومة وقد سجل نسبة انجاز تقدّر بـ 80% أي بنسبة تساوي 100 % مقارنة بتقديرات 2022، وذلك بفضل اعتماد سياسة اتصالية للوزارة منفتحة على جميع المتعاملين معها من خلال نشر التقارير الدورية على موقع واب الوزارة بالإضافة إلى وضع مختلف الوثائق الإدارية على ذمّة العموم، هذا إلى جانب الحرص على توفير المعلومة الإحصائية للعموم سواء عن طريق نشر نتائج الدراسات التي تهم جميع القطاعات الراجعة بالنظر للوزارة أو عن طريق الانفتاح والتواصل مع وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية وذلك تكريسا لمبدأ الشفافية وضمان الحق في النفاذ إلى المعلومة. ورغم محدودية الإمكانيات اللوجستية والبشرية فإنه من المنتظر تحقيق تطور بنسبة 100% .

المؤشر 4.1.9: نسبة رقمنة الخدمات الإدارية:

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة المئوية	40	60	80	70	87.5	100	2024

حقّق هذا المؤشر نسبة انجاز تقدّر بـ 70% ، حيث لم يتم بلوغ النسبة المرجوة فبمقارنة الإنجازات بالتقديرات الخاصة بسنة 2022 نلاحظ تحقيق 87.5 %، وذلك يعود بالأساس إلى التأخر في صيانة وتجديد معدّات الشبكة المعلوماتية بما يواكب التطورات التكنولوجية بالإضافة إلى نقص التكوين في مجال الإعلامية والتقنيات الحديثة لإطارات وأعوان المهمة.

الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف والتدابير المتخذة لتجاوزها:

✓ رغم التطور النسبي لمؤشرات هذا الهدف فإن ذلك لا ينفي وجود بعض **الاشكاليات** لعل أهمها:

- تشعّب عملية تجميع قرارات وتوصيات لجان القيادة باعتباره يتطلب التنسيق والتعامل مع عدة إدارات وهياكل مختلفة ومتداخلة.
- تقادم التجهيزات والشبكات إعلامية.
- ضعف في عدد الدورات التكوينية في مجال الإعلامية والتكنولوجيات الحديثة بما يعيق مواكبة الإطارات والأعوان لمختلف التطورات الحاصلة في مجال.
- نقص الموارد البشرية المختصّة في مجال الإعلامية

✓ ولتجاوز هذه الاشكاليات من الضروري اتخاذ جملة من **التدابير** لعل اهمها:

- مزيد التحسيس بإلزامية دورية اجتماعات لجان القيادة وتوثيق التوصيات ومتابعة تنفيذها،
- الانطلاق في تجديد المعدّات الشبكية وصيانة الشبكة المعلوماتية وتطويرها وهي الآن في مرحلة تقييم العروض،
- تحسين الخدمة العمومية المقدّمة من طرف الإدارة عبر الشروع التدريجي في تركيز هيكلة إدارية متطورة تسمح باستغلال المنظومات الوطنية والخصوصية والتراسل الإلكتروني للمعطيات وإدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات،
- الرفع من سرعة تدفق خطوط تراسل المعطيات وخدمات الأنترنات،
- مزيد تطوير اسطول الإعلامية والاتصال عبر ادخال التقنيات الحديثة وإرساء برمجيات ومنظومات معلوماتية متطورة لتسهيل عملية نشر التقارير والمعطيات والنفاذ إلى المعلومة،
- تعزيز الموارد البشرية بالوزارة وذلك خلال سنة 2023 وذلك من خلال الإعلان عن فتح مناظرة خارجية لانتداب مهندسين (02) وتقنيين ساميين في مجال الإعلامية.

الهدف 9. 2: ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا:

يعد هذا الهدف معيار أساسي في تحديد استراتيجية برنامج القيادة والمساندة وبلوغ مرحلة هامة في حوكمة التصرف ضمن البرنامج ككل، وقد تمّ تحديد الهدف الاستراتيجي المتمثل في ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا وذلك عبر تطوير آليات العمل والتركيز على التكوين والتحفيز باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي وباتّباع الأساليب الحديثة التي تقوم على التوصيف الوظيفي والتكويني ليتسنى إرساء الخصال القيادية والبشرية المبنية على النتائج.

هذا وقد تم تحقيق نسبة معقولة للنتائج المرجوة من هذا الهدف رغم البطيء النسبي في نسق تطور الإنجازات.

❖ المؤشر 1.2.9:نسبة انجاز الاعتمادات المخصصة لكتلة الأجور:

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة المئوية	%92	%95	%96	%92	%95	%98	2024

يبرز هذا المؤشر نسبة الاعتمادات المنجزة مقارنة بالاعتمادات المفتوحة ومن خلاله يتم ملاحظة الفارق بينهما حيث تم استهلاك اعتمادات تقدّر بـ 122403 أ.د أي بنسبة 92 %من جملة الاعتمادات التي تقدّر بـ 132674 أ.د ، وتظل هذه النسبة معقولة رغم عدم بلوغ التقديرات المرجوة، أما في ما يتعلق بإنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 والذي حدّدت بنسبة 95 %.فإنّ ذلك يعكس إحكام التصرف في موارد البشرية خاصة أمام حرص البرنامج على الإيفاء بمستحقات الأعوان وتجنب تراكمها للسنة المالية اللاحقة، هذا بالإضافة إلى احراز تقدّم كبير في توزيع الأعوان حسب البرامج وهو ما مكّن من استيعاب مختلف الترقيات في الخطط الوظيفية والانتدابات الجديدة، ورغم محدودية الاعتمادات فإنّ البرنامج حرص على التعهد بمستحقات المهمّة في آجالها

❖ المؤشر 2.2.9 : نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين:

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة المئوية	63	55	60	70	116	60	2024

بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر70%وهي نسبة تجاوزت التقديرات المتوقعة لسنة 2022 بنسبة 116% وذلك يعكس أهمية مشاركة النساء في الدورات التكوينية، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع عدد الأعوان والاطارات من النساء مقارنة بالذكور بالإضافة إلى الحرص على دعم الكفاءات النسائية باعتبار أهمية التكوين في اعداد وفتح الآفاق أمام النساء لتقلّد مناصب ومهام عليا ، وهو ما تطرق إليه المنشور الخاص بإعداد الميزانية باعتبار وجود فوارق مبنية على النوع الاجتماعي وجب التقليص منها،

❖ المؤشر 3.2.9 : نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين:

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	61%	%75	80	%60.60	%80	%90	2024

حقق هذا المؤشر نسبة انجاز تقدّر بـ 60.60%، في حين كان من المتوقع تحقيق نسبة 80%من مخطط التكوين لسنة 2022، وبمقارنة نسبة الإنجازات مع التقديرات نلاحظ عدم بلوغ المأمول وذلك رغم تنفيذ مجموعة من الدورات تكوينية بفضل الاتفاقية الثنائية المبرمة بين الوزارة وجمعية ACCIA والتي شملت 03 دورات تكوينية في مجالات مختلفة لفائدة 45 إطار، وكذلك الاتفاقية المبرمة مع المدرسة الوطنية للإدارة.

الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف والتدابير المتخذة لتجاوزها:

بالرجوع إلى المؤشرات السابقة الذكر، نلاحظ تطور بطيء في نسب الإنجاز وذلك يعود بالأساس إلى بعض الإشكاليات من ذلك :

- التأخر في استكمال كافة المراحل التي تسبق المصادقة على البرمجة السنوية للنفقات وهو ما يعيق عملية تغطية الترقيات الاستثنائية والترقيات في الخطط الوظيفية، كما يساهم هذا التأخر في إدخال اضطراب على روزنامة تنفيذ المخطط التكويني.
- نقص في تكوين الإطارات في مجال التخطيط والتصرف في الموارد البشرية والمالية باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي.
- عدم توفيق الإطارات النسائية بين المهام الإدارية والاشتغال على الملفات الموكولة لهنّ والحضور والمشاركة في الدورات التكوينية وذلك يعود بالأساس إلى النقص الكبير في الأعوان والاطارات وذلك بمعدّل إطار وحيد لكل مصلحة وهو ما يجبرهن على عدم مواكبة بعض الدورات التكوينية.

<u>ومن التدابير التي تمكّن من تجاوز الإشكاليات المطروحة وتحقيق النسب المنشودة</u>

- القيام بتحيين البرمجة السنوية للنفقات على الأقل مرتين في السنة وذلك لتغطية الانعكاسات المالية للترقيات والانتدابات
- الضبط الدقيق لتقديرات التأجير ومتابعة نسق استهلاكها بصفة دورية والتحكم فيها من خلال إعادة توظيف الموارد البشرية
- الضبط الدقيق لحاجيات التكوين بما يسمح بتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين، مع الأخذ بعين الاعتبار للتمييز الإيجابي للمرأة،
- المصادقة على منحة التسيير لتحفيز الأعوان والحد من المغادرة عبر آليتي النقل والالحاق إلى وزارات أو مؤسسات أخرى والذين يتم استقطابهم نتيجة توفر منح وامتيازات إضافية لا تتوفر بوزارة الاسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

الهدف 9. 3:ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة:

تم الاعتماد على ثلاث مؤشرات وذلك لقيس قدرة الإدارات والهياكل المعنية من ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمّة، هذا وقد تم تحقيق نسبة هامة للنتائج المرجوة من هذا الهدف بفضل الحرص على احكام التصرف في الموارد المالية والبشرية للحفاظ على ديمومة الميزانية.

❖ المؤشر 9.3. 1: نسبة تنفيذ الميزانية:

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات2022 مقارنة بتّقديرات2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	80	95	96	96	100	98	2024

حقق هذا المؤشر نسبة انجاز تقدّر بـ 96% وهي نسبة تعكس بلوغ التقديرات المتوقعة لسنة 2022 بنسبة 100% ويعود ذلك بالأساس إلى الانعكاس المالي الحاصل من خلال :

- التمكن من خلاص متخلدات أغلبية المزودين
- تغطية الزيادة في الأجور وفق الأمر الحكومي عدد 767 لسنة 2020 المؤرخ في 18 سبتمبر 2020والمتعلق بالزيادة في أجور أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وضبط مقاديرها
- تفعيل الترقيات الاستثنائية للسلك الإداري المشترك وذلك تطبيقا لقرار رئيس الحكومة المؤرخ في 03 أوت 2020
- تغطية الترقيات في الخطط الوظيفية على المستوى المركزي والجهوي والمؤسسات ذات الاشراف
- تحقيق تقدّم هام في تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية المتواصلة والجديدة .
- الشروع في التجديد التدريجي لأسطول النقل باقتناء سيارات مصلحة وسيارات وظيفية.

❖ المؤشر 3.9. 2: نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمّة

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة المئوية	9	10	11	9.2	83.63	12	2024

يبرز هذا المؤشّر مدى حوكمة التصرف الرشيد في الاعتمادات المخصصّة لبرنامج القيادة والمساندة، حيث لم يشهد هذا المؤشر تطورا مقارنة بسنة 2021 وذلك بنسبة اعتمادات تقدّر بـ9.2 % بالتالي لم يتم بلوغ التقديرات المنشودة وهي 11 %، حيث قدرت نسبة الإنجازات لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات المنشودة 83.63 %. وذلك يرجع بالأساس إلى:

- طرح 20% من اعتمادات التسيير المرسمة بميزانية المندوبيات الجهوية
- طرح اعتمادات دفع تقدّر بـ315أ.د من ميزانية الاستثمار للبرنامج

وبذلك تبقى الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مستقرّة، ورغم ذلك نجح البرنامج في خلاص متخلدات أغلب المزودين وفي تغطية الزيادات في الأجور والانعكاس المالي المترتب عن الترقيات والتسميات في الخطط الوظيفية .

❖ المؤشر 3.3.9: كلفة التسيير حسب الأعوان

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
أ.د	1929	2301	3087	1 787,631	-1 299,369	3617	2024

حقق هذا المؤشر نقص في كلفة التسيير حسب الأعوان بإنجاز تساوي حسب الأعوان 1787.631 أ.د حيث لم يتم بلوغ التقديرات المتوقعة لسنة 2022 والتي قدّرت ب 3.087أ.د وذلك بفارق1299.396 أ.د ، ويفسّر ذلك بخصم نسبة 20% من اعتمادات تسيير المندوبيات الجهوية والمتعلقة بمنحة الدولة، إلى جانب تأثير عملية تجميد الاعتمادات على نسق صرف نفقات التسيير، هذا بالإضافة إلى السعي المتواصل إلى ترشيد التصرف في الموارد من خلال التحكم في استهلاك الطاقة (الكهرباء –الماء- الاتصالات –المحروقات..) ، وذلك تناغما مع مقتضيات منشور رئيسة الحكومة حول اعداد الميزانية والذي أوصى بمزيد ترشيد نفقات التسيير على غرار المهمات الاستقبالات ومزيد العناية بالتحكم بالطاقة من خلال ترشيد استهلاك الوقود والكهرباء مع استعمال الفوانيس المقتصدة للطاقة وإحكام مراقبة السيارات الإدارية

<u>الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف والتدابير المتخذة لتجاوزها:</u>

بالرجوع إلى المؤشرات السابقة الذكر، نلاحظ تحقيق نسب معقولة بالمقارنة مع التقديرات ولكن هذا لا ينفي وجود بعض الإشكاليات من ذلك :

- ضعف الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة والتي لا تتجاوز 10 % من ميزانية المهمّة، في مقابل ارتفاع النفقات ولا سيما نفقات الاستثمار دفعا خاصة في ظل الاعتمادات الإضافية التكميلية التي تتطلبها المشاريع بصدد الإنجاز في مقابل التباين بين ما تم رصده فعليا في السنوات المالية السابقة وما تحتاجه المشاريع من اعتمادات دفع فعلية بعد سنوات من انجاز التقديرات الخاصة بها بالإضافة إلى التضخم الهام الذي تشهده أثمان مواد البناء واليد العاملة.

- النسق البطيء في انجاز بعض المشاريع نتيجة محدودية عدد الإطارات المختصّة فنيّا على المستوى المركزي والجهوي
- عدم تسوية الوضعية العقارية لبعض المؤسسات حالت دون تنفيذ برامج التهيئة وتنفيذ الاعتمادات المفوضة للمجالس الجهوية
- التأخير الحاصل للمصادقة على البرمجة السنوية الأولية للنفقات وكذلك التحيين الأول بالبرمجة السنوية للنفقات الخاصة بجميع البرامج وما ينجر عنه من تعطيل على مستوى تنفيذ الميزانية
- طول إجراءات ابرام الصفقات العمومية خاصة عند إعادة عرضها مرات متتالية على اللجان المختصة إضافة إلى عزوف المزودين على المشاركة في الصفقات والاستشارات نتيجة تأخر خلاص مستحقاتهم بسبب طول الإجراءات الإدارية المتعلّقة بالتعهد بالنفقة وخلاصها، بالإضافة إلى أنها تبرم عن طريق منظومة تونبس والتي تتطلب انخراطات ومستوى تكويني معيّن،
- ضعف عدد الموارد البشرية الموضوعة على ذمّة البرنامج وخاصّة الإطارات المختصّة في التصرف (الصفقات- البناءات – التصرف في الموارد البشرية والمالية). والعزوف عن الالتحاق بالبرنامج نظرا لغياب الحوافز المالية التي أدّت بدورها إلى مغادرة عدد كبير من الإطارات وتواتر طلبات النقل
- ضعف نفقات التسيير والتي يطمح البرنامج إلى الترفيع فيها باعتبار الإشكاليات الكبيرة المتعلقة بصيانة المباني ووسائل النقل وتوفير التجهيزات.
- تطور الاعتمادات المخصصة للتهيئة والصيانة خاصة أمام تقادم اسطول النقل والتجهيزات المكتبية والإعلامية بالإضافة إلى حاجة مقر الوزارة إلى الصيانة والتهيئة خاصة في ما يخص المصعد وشبكة المياه وفضاء الاستقبال والشبكة المعلوماتية والاتصالية.

<u>ولتجاوز الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف سيتم اتخاذ جملة من التدابير لتمكّن من بلوغ النسبة المنشودة وفقا للتقديرات التي تم ضبطها، ومن أهمها:</u>

- تكثيف متابعة تنفيذ مشاريع التنمية وتنفيذ الاعتمادات المفوضة للمندوبيات وللمجالس الجهوية وذلك من خلال اصدار تقارير انجاز بصفة دورية واحام التنسيق بين المركزي والجهوي

- مزيد التحكم في مصاريف الاستقبالات والمهمات بالخارج من خلال عقد الاجتماعات عن بعد

- تكثيف حملات التحسيس لفائدة أعوان الوزارة حول ترشيد استهلاك الطاقة وحسن التصرف في التجهيزات والتسريع في القيام بالإجراءات اللازمة لتنفيذ مشروع تركيز ألواح شمسية بمختلف مؤسسات الوزارة وذلك للحد من استهلاك الطاقة الكهربائية والغاز والذي توقّف في مستوى طلب العروض.

- حوكمة التصرف في الشراءات العمومية من خلال الحرص على الضبط الدقيق للحاجيات واعتماد مبدأ تجميع الشراءات وترشيدها بما يتلاءم مع الموارد المالية والبشرية للمهمة، والتكثيف من عمليات تحسيس الأعوان بالحفاظ على التجهيزات الإعلامية والمكتبية،

- ضرورة الترفيع في نسبة الاعتمادات وذلك بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية ضمن مخطط التنمية الحالي، وخاصة أمام توقع تنامي ميزانية الاستثمار خاصة في ما يتعلق ببناء مقرات المندوبيات الجهوية ومواصلة تجديد اسطول النقل واقتناء تجهيزات مختلفة (إعلامية، آلات نسخ...الخ) بالإضافة إلى توفير منحة التسيير للأعوان وتهيئة وصيانة مقر الوزارة،

- اتخاذ التدابير اللازمة في شأن كراء مقر جديد للوزارة بطاقة استيعاب تتسع لجميع الإدارات المركزية حتى يتم تنفيذ مشاريع الصيانة وتطوير الشبكة المعلوماتية والاتصالية.

- باعتبار أن المصالح المعنية بالوزارة بصدد القيام بإجراءات الكراء بالتنسيق مع مصالح أملاك الدولة ورئاسة الحكومة للحصول على ترخيص في الغرض.

2- نتائج تنفيذ البرنامج:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي 1-	2-	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	12690	12633	57-	%100
	اعتمادات الدفع	12690	12633	57-	%100
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	4441	4085	356-	%92
	اعتمادات الدفع	4441	3909	532-	%88
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1800	1756	44-	%98
	اعتمادات الدفع	1800	1712	88-	%95
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	4156	1653	2506-	%40
	اعتمادات الدفع	2085	2085	0	%100
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	23087	20127	-2960	%87
	اعتمادات الدفع	21016	20339	-677	%97

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

جدول عدد2

تنفيذ ميز انية البرنامج لسنة 2022

مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان الأنشطة	تقديرات (2022) ق.م تكميلي (1)	إنجازات2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
القيادة والمساندة والتنسيق	18556	17879	-677	%96
المصالح المشتركة	2460	2460	0	%100
المجموع	21016	20339	-677	%97

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

تم رصد اعتمادات بالميزانية التكميلية باعتبار النفقات الطارئة لبرنامج القيادة والمساندة قدرها **23087**أد تعهدا و **21016**أددفعا لسنة 2022 مقابل **20472**أ.د تعهدا و **19286** أ.د دفعا بقانون المالية أي بزيادة قدرها **2615** أ.د تعهدا أي بنسبة**13%**وبزيادة قدرها **1730** أد دفعا أي بنسبة **9%.**

وقد طرأ على التوزيع الأولي لاعتمادات ميزانية القيادة والمساندة العديد من التحويلات والتعديلات لمجابهة مختلف المتغيرات التي طرأت على ميزانية البرنامج:

- دعم ميزانية التأجير باعتمادات إضافية ضمن التكميلي قدرها 2690 أ.د تعهدا ودفعا نظرا لعدم تغطية الاعتمادات المرصودة بقانون المالية 2022 لحاجيات المهمّة.

- تنفيذ ميزانية التسيير بالحرص على دعم المندوبيات الجهوية وتأمين المصالح المركزية في ظل تجميد أغلب الاعتمادات والصعوبات المتعلّقة بفتح التجميد (عدم التّحكم في الآجال) مع الحرص على خلاص المزودين قبل غلق السنة المالية إضافة إلى خلاص أغلب المتخلّدات والحرص على عدم تسجيل متخلّدات جديدة.
- تم الترفيع في الاعتمادات الخاصة بقسم الاستثمار بزيادة قدرها 570 أ.د تعهدا لتنفيذ مشروع دعم اسطول وسائل النقل
- التنقيص في اعتمادات الدّفع لقسم الاستثمار لبرنامج القيادة والمساندة بقيمة 315 أ.د من طرف مصالح وزارة المالية لذلك بلغت اعتمادات الدفع المفتوحة 2085 أ.د
- ترسيم اعتمادات دفع كافية لتغطية الشراءات المزمع تنفيذها خاصّة بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة ولتغطية كلفة الأشغال المتواصلة والتي تشمل مختلف البرامج.
- العمل على إيلاء المشاريع المتواصلة أولوية في توزيع اعتمادات التعهّد المرسّمة قصد تنفيذ المشاريع المعطّلة والعمل على استغلال المؤسسات في أفضل الآجال.

هذا وقد سجّل برنامج القيادة والمساندة إنجازا في تنفيذ الميزانية قدره 20127 أ.د تعهّدا و20339 دفعا أي بنسبة 87% تعهدا و97% دفعا وتعتبر نسبة الإنجاز مهمة. هذا وتجدر الإشارة أن نسبة الإنجاز بين مختلف الأقسام تعتبر في مجملها مهمة ومتقاربة:

و تتوزع نسب الإنجاز، كما يلي حسب طبيعة النفقة:

- نسبة إنجاز نفقات التأجير: 100 %،
- نسبة إنجاز نفقات التسيير:88%،
- نسبة إنجاز نفقات التدخل:95%،
- نسبة إنجاز نفقات الاستثمار: 100%.

كما سجل البرنامج إنجاز مهم لمختلف أنشطته قدر بـ **17879** أ.د بالنسبة لنشاط القيادة والمساندة والتنسيق أي بنسبة**96**%، وبـ **2460** أ.د بالنسبة لنشاط المصالح المشتركة أي بنسبة 100%.

وتعتبر نسب الإنجاز هامة مقارنة بالتقديرات، فرغم استقرار الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة ومحدوديتها مقارنة ببرنامج الطفولة والمرأة والأسرة وتكافؤ الفرص، نجح البرنامج في خلاص متخلدات أغلب المزودين وفي تغطية الزيادات في الأجور والانعكاس المالي المترتب عن الترقيات والتسميات في الخطط الوظيفية وفي الرفع في نسق انجاز مشاريع الاستثمار.